الحرية
اسبوعية سياسية عربية

اول أيار
نضال الطبقة العاملة يتحول الى عنصر حاسم في نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية

بيروت = ٣/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٥ - السنة الثانية عشرة
الثمن ٢٥ ق.ل. AL-HOURRIAH - No. 565 - 3/5/1971 - BEYROUTH



الحرية
اسبوعية سياسية عربية

اول أيـار نضال الطبقة العاملة يتحول الى عنصر حاسم في نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية

بيروت - ٣/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٥ - السنة الثانية عشرة
AL-HOURRIAH - No. 565 - 3/5/1971 - BEYROUTH ● الثمن ٢٥ ق.ل

٧٨٪
من رحلاتنا تتم بدون توقف

لا فرق في أي اتجاه انت مسافر،
فإن طائرات شركة طيران الشرق الاوسط
الخطوط الجوية اللبنانية ستنقلك
الى الجهة التي تقصدها بدون توقف.
فمن ١٣٦ رحلة تؤمنها طائراتنا
كل اسبوع الى ٣٥ بلداً
على شبكة خطوطنا تتم ١٠٦ رحلات
بدون توقف،
منها رحلات لندن
وباريس وفرنكفورت
واكرا.

وقد روعي في رحلاتنا التي تتم بدون توقف
ان توفر لك منتهى الراحة والرفاهية.

راجعوا وكيل سفركم المعتمد لدى «اياتا» أو:
طيران الشرق الاوسط الخطوط الجوية اللبنانية
Associated AIR FRANCE
MEA

الجامعة اللبنانية

على هامش اجتماعات المؤتمر الاستثنائي للاتحاد والاستفتاء الأخير :

حركة الوعي .. والنفاق الديمقراطي

لان الاستفتاء الذي جرى يوم الثلاثاء ٢٧–٤ قد أظهر «ميلا» لدى الحركة الطلابية لتعليق الاضراب فقد اتخذت اللجنة التنفيذية « الجديدة » للاتحاد قرارا « يلبي » ارادة القاعدة الطلابية معلنة التعليق وتسليم الادارات التي « احتلت » واستئناف الدراسة اعتبارا من يوم الخميس ٢٩–٤–١٩٧١ .

هكذا علق اضراب طلاب الجامعة اللبنانية من اجل حل مشكلة الخريجين بعد مرور ستين يوما على اعلانه وبالاستناد لمبرر لا يحدد اي شيء : هل حقق الاضراب كل المطالب ؟ قسما منها ؟ ام أنه لم يحقق شيئا ؟ ولماذا ؟. ماذا عن البرنامج الذي خاضت الحركة الطلابية المعركة على أساسه ؟ ماذا عن الاشكال والاساليب التي اتبعت ؟ قرار اللجنة « الجديدة » لا يتطرق لهذه الاسئلة . كل ما فيه هو انه استند لطريقة « ديمقراطية » في اتخاذه : الاستفتاء . مما يدفعنا للبحث في هذه النقطة بالذات .

فقرار التعليق بحد ذاته لا يحتاج للوقوف عنده ، ذلك انه اتى من باب تحصيل حاصل نتيجة للمازق الذي جابه التحرك في مرحلته الاخيرة، والذي لم يكن يفسح المجال الا للتعليق. ما يهمنا ، في هذا البحث ، هو كيفية اتخاذ هذه القرارات : عملية الاخراج ، مسألة « الديمقراطية » هذه التي سادت كل التحرك ، واوصلته للمازق . فلنر اي نوع من الديمقراطية هذه ، ومصلحة من تخدم ، بالاستناد للاحداث التي رافقت التحرك في اسبوعه الاخير ؟.

ان البرنامج الذي خاضت الحركة الطلابية معركتها على أساسه (وهو برنامج حركة الوعي) قد اوصلها لحد العجز امام الخطوات المتلاحقة التي اتخذتها الدولة ، بحيث بات من المستحيل انقاذه من السقوط في الفخ الذي نصبته الدولة له منذ البداية . وقد كان واضحا ان علة هذا البرنامج (سواء لجهة المطالب أم لجهة الاشكال والاساليب) تكمن في عجزه عن توفير اطر التعبئة الطلابية ومادتها . وهذه كانت مرهونة بنوعية العلاقة الداخلية التي تحكم بنية الحركة الطلابية والتي اتى هذا البرنامج ليكرسها . فالتحرك الذي شمل كل الطلاب في لبنان ، تراجع بسرعة وانهارت معظم اطراف الجبهة الطلابية امام تدخل الدولة عن طريق الاقطاع السياسي ليمتد هذا التراجع دون اي عائق يقف بوجهه الى الجامعة اللبنانية واضعا الحركة الطلابية فيها أمام مأزق يضطرها لتعليق الاضراب واي من مطالبها لم يتحقق . هذا المازق كان يطرح على الحركة الطلابية ليس مهمة التصدي لمصير الاضراب ، وهذا المصير معروف ، وانما مهمة التصدي لاهم واثمن ما تبقى من التحرك وهي دروسه . وهذه الدروس تتلخص في فشل الطرح النقابي لمشكلة الجامعة اللبنانية بوجه خصم سياسي هو الدولة ، وبالتالي ضرورة وجود قيادة سياسية قادرة على طرح خط سياسي يواجه المصالح المسيطرة ، ويستند لتعبئة طلابية فعالة ، لذلك فالاهمية هي للعلاقة الداخلية ضمن البنية التنظيمية التي تفسح المجال لمثل هذه التعبئة الكفيلة بتامين اتساع الحركة الطلبية وفعاليتها ، وذلك بالارتكاز الى جسم طلابي متماسك فعلا حول مضمون المعركة التي فجرها . ما قدمه برنامج حركة الوعي لهذه العلاقة لا يتعدى المحافظة على وجود ستار ، او جسر يتمكن الاقطاع السياسي وقواعده في صفوف الطلاب من الاختباء وراءه، اي المحافظة على « الوعي » بالذات .

واذا كانت مسألة استخلاص دروس التحرك قد شكلت مهمة اساسية للحركة الطلابية في الفترة الاخيرة ، فان اللجنة التنفيذية « السابقة » قد قادتها باتجاه مهمة اخرى ، وعلى حساب المهمة الاساسية ، مهمة انقاذ « الوعي » بالذات . انقاذ قيادة الحركة الطلابية في المعركة التي خاضتها ، ذلك ان اي بحث في دروس التحرك كان يحمل امكانية تمزيق هذا الستار وابراز فشل البرنامج الذي يتعيش عليه . وعملية الانقاذ هذه ولدت خلافا ضمن اللجنة التنفيذية (هذه اللجنة التي كانت تمثل الوعي على حقيقتها بكل العناصر التي تتشكل منها ووفقا لحجمها الطبيعي) بحيث برز اتجاهان : الاول ، وقد تمحور حول العناصر الكتائبية ، يعمل على اكمال ما بدأه الاقطاع السياسي اي الوصول بالحركة لحد الارتماء في احضان الدولة ، عبر دعوته لتعليق الاضراب ، لان بعض المطالب قد تحققت وما تبقى يمكن متابعة تحقيقه عبر اللجان التي شكلتها الدولة . اي تكريس الاستسلام. والثاني كان يعي أن هذا الشكل من الانقاذ يعني بداية الاندثار ، ازالة القناع . ذلك ان نوعية المطالب المرفوعة والتي تتناول مسألة حساسة كمسألة الخريجين ما كانت لتترك المجال واسعا للتضليل . والمخرج بالنسبة لهذا الاتجاه هو اللجوء للطريق «الديمقراطي» بالحدود التي لا يتناول فيها حركة الوعي ، ويبعد عنها المسؤولية ، ويخرجها من دائرة المحاسبة . هذا الاتجاه كان تكملة طبيعية للوجهة التي اتبعتها حركة الوعي طوال مسار الاضراب ، فالمطالب التي صاغتها هي ما يظهره الواقع ولكن بفهمها الخاص ، واشكال واساليب النضال هي ما يتحمله الواقع ولكن تنفيذه بمنطقها الخاص ، بحيث انها لم تترك للقاعدة الطلابية امكانية تحديد هذه المسائل . بل تركت لها طرحها . والقيادة هي التي تقرر موقف الحركة ككل .. داخل اللجنة كانت الغلبة للاتجاه الثاني . لذلك دعيت الجمعيات العامة في الفروع للانعقاد .. أما طريقة دعوتها فقد كانت غاية في التضليل ، والانسحاب من دائرة التقرير ، لقد دعت اللجنة التنفيذية الهيئات العامة دون تحديد اية وجهة نظر حيال مصير الاضراب . دعيت الهيئات « لتقييم الاضراب » دون أية وجهة نظر من جانب القيادة . وبذا فقد تركت القاعدة بلا اي دليل ، لتعطي ما عندها . بعدها يمكن استعماله من جانب اللجنة بالشكل الذي يكرس بقاءها . لكن القاعدة الطلابية لم تكن مهيأة للقبول بالنتيجة التي وصل اليها التحرك ، وهي التعليق الفعلي دون أي تبرير ولو شكلي .. من هنا فالجمعيات التي تحولت لندوات ، والجمعية العمومية الوحيدة التي انعقدت في كلية الحقوق ، اتخذت وجهة ادانة اللجنة التنفيذية ، محددة المهمة المطروحة امام الحركة في تلك الفترة . فالنقاش في الندوات والقرار الذي اتخذته الهيئة العامة في الحقوق كان يصب في هذه الوجهة . لكن مسألة الادانة عكست نفسها على اللجنة التنفيذية والتوازن ضمنها ففرضت على الطرف الداعي للارتماء في أحضان الدولة ، ليخرج للعلن في الوقت الذي اصر الطرف الاخر الذي يمثل قيادة الوعي (دويهي – خليفة) على طرح المسألة على المؤتمر بنفس الشكل الذي طرحت على الجمعيات العامة . مما ادى لتفجير اللجنة : فاكثريتها اصرت على التعليق . وطرح الثقة على هذا الاساس داخل المؤتمر ، وهي التي التفت حول الكتائب . مما دفع قيادة الوعي للاسراع في تطويق هذه المحاولة ، لان اتخاذ قرار من المؤتمر بالتعليق يعني اتخاذه من جانب حركة الوعي . وهذا ما تحاول استبعاده ، لقد تمت عملية التطويق بطرح الثقة باللجنة التنفيذية بسبب وجود العناصر التي شكلت التكتل المضاد .

لقد قاتلت قيادة الوعي من اجل انقاذ نفسها ، والابقاء على القناع الذي فسح المجال للاقطاع السياسي بضرب التحرك ولقواعده من التسلل الى قيادة الحركة الطلابية ، وهكذا فما كاد المؤتمر الاستثنائي يلتئم « لتقييم الاضراب » وتكملة الاتجاه الذي ابرزته الهيئات العامة للفروع ، حتى ووجه بعريضة تحمل ٥٥ توقيعا صادرة عن رئيس الوعي ، تطالب بسحب الثقة من اللجنة التنفيذية ، بسبب أن بعض عناصرها قد حاول استغلال التحرك لصالح حزب سياسي ، واخر قام باتصالات فردية مع الدولة ، وثالث هجر الحركة الطلابية في عز نضالها . اي بالتحديد كل ما يدور في فلك الاقطاع السياسي ، لكن قيادة الوعي « نسيت » القسم المتبقي ، اي الوعي بالذات، او الجسر الذي عبرت عليه مواقف هذه العناصر والقناع الذي اختبأت تحته .

من هنا فالمؤتمر الذي دعا لمناقشة الاضراب وتقييمه زج في موضوع حسم الخلاف داخل حركة الوعي وفرض عليه جوا متوترا (تبعا لحجم العدد الذي تمثله الوعي) انساه التحرك وما آل اليه . كانت مهمة القوى التي تمثل مصلحة الحركة الطلابية اعادته لبحث المهمة الاساسية التي تواجه الحركة الطلابية وكانت مواقع كل القوى والاجنحة تتحدد وفقا لهذه المسألة ، لذلك فقد تقدمت عناصر لجان العمل الطلابي باقتراح طالبت بطرحه على التصويت ، يتضمن ادانة اللجنة التنفيذية على الممارسات والاشكال التي اتخذتها حيال التحرك وتسجيل فشل برنامجها وسقوطها كقيادة . في الوقت الذي التزمت عناصر اتحاد الشباب الديمقراطي الصمت حيال هذه المسألة، واعتبرتها مسألة شكلية (!) . اما الجناحان المتصارعان ضمن الوعي ، فالخلاف الكبير الذي برز بينهما ما لبث ، عند المطالبة بطرح الاقتراح على التصويت ، ان ضاق حتى الصفر . موقف كل من عصام خليفة واميل يمين (زعيما الجناحين) يرفض طرح هذا الموضوع متمسكا بالقانون الداخلي .. هذا القانون الذي يحمي حركة الوعي بجناحيها .. لقد كانت هذه المسألة اساسية للغاية ، فهي تعبر عن نمط العلاقات الداخلية المسموح به هذه العلاقة التي تشكل محور النضال الاساسي ضمن الحركة الطلابية والتي أبرز أهميتها تحرك طلاب الجامعة اللبنانية . فقد كان التنازل عنها لصالح تأييد الجناح المتقدم ضمن الوعي مرهون بمدى استعداد هذا الجناح للقبول بها . اذ أنها تشكل الممارسة الفعالة والصميمة لضرب وتطويق كل محاولات الجناح الاخر في اجهاض التحركات الطلابية ، وتجييرها لصالح الاقطاع وبالتالي التسلق لقيادة الحركة الطلابية واستغلال هذه المواقع لصالح منافع شخصية .

لم يطرح الاقتراح على التصويت وبديله طرحت الثقة وفقا للاسس التي حددتها العريضة الصادرة عن رئيس الوعي . وحجبت الثقة عن اللجنة التنفيذية « السابقة » وفقا لمبررات مختلفة تبعا لاختلاف التكتلات ،وشكلت لائحتان من حركة الوعي واحدة تمثل قيادة الوعي والاخرى تمثل كل ما يدور في فلك الكتائب وما تمثله من علاقات عشائرية وطائفية. لقد كان التسابق على اشده لتاتي هذه اللوائح تضم عناصر من الوعي فقط ، ذلك ان المنافسة كانت على قاعدة مشتركة مع الاختلاف في مسائل ثانوية برزت حدودها داخل المؤتمر . مما اشيع أهمية تدخل التكتلات الاخرى لحسم الصراع ، هذه التكتلات تشمل لجان العمل الطلابي ، واتحاد الشباب الديمقراطي والناصريون » ، بحيث وضع الجميع أمام الامر الواقع فأحد اللائحتين لا بد من فوزه .

ولما بدا للجان العمل أن الصراع في أحسن حالاته ، سوف لن يؤدي الا للابقاء على ذلك الجسر الذي يمكن من عبور الشرائح المتخلفة ضمن الحركة الطلابية ، وتعزيز مواقعها دون أي استعداد من جانب الطرف « المتقدم » لمحوه ، أي انعدام التمايز العملي بين الطرفين ، كل ذلك على حساب الحركة الطلابية ومصالحها ، كان لا بد من اتخاذ موقف بالامتناع مع الادانة واعتبار العملية مسرحية لتضليل الحركة الطلابية . موقف حالت حدة المعركة بين جناحي الوعي ، والجو الذي فرض على المؤتمر تحديد الموقف من كل التحرك الطلابي والدروس الواجب استخلاصها ، هذه الامور حالت دون تماسك عناصر اللجان حوله .

أما موقف اتحاد الشباب الديمقراطي فقد صب باتجاه تأييد جناح خليفة . هذا الجناح الذي يعمل على ابقاء الشعار الذي يمكن القوى ذات الارتباط بالاقطاع السياسي (ومن ضمنها اتحاد الشباب) من التدخل بفعالية ، لاجهاض تحركات الحركة الطلابية وتجييرها لصالحه . أما موقف الناصريين فقد مثل غاية الاغراق في التخلف ، اذ اختار من اللائحتين أكثر عناصرها تخلفا .

هكذا ، انصرف المؤتمر عن تقييم الاضراب ليحجب الثقة عن لجنة تنفيذية ، دون مبرر موحد ، ولينتخب لجنة جديدة ، ما لبثت أن عاودت ممارسات اللجنة السابقة . فقد دعت المؤتمر لبحث مصير الاضراب دون أن تتمكن من تقديم وجهة نظر محددة . كذلك عادت فدعت لاستفتاء على نفس القاعدة . كان الوضع الطلابي قد حضر « للميل » نحو التعليق ، فخرجت « الوعي » سالمة على حساب مصالح الحركة الطلابية ، لتكرس امكانية تدخل الاقطاع السياسي ، ولتستبعد كل « ممارسة » ديمقراطية حقة ، ولتكرس طريقتها في ممارسة الديمقراطية ، هذه الديمقراطية التي تستعمل لتبرير التخاذل ولتغطية ازمة تعانيها الحركة الطلابية ، وهي مسالة العلاقة الداخلية ضمن النقابة . هذه العلاقة التي ما زال الاقطاع يستغل هشاشتها لتدخله .. وعودة اللجنة وبالتالي « الوعي » هي من باب تدعيم ذلك الجسر الذي تعبر عليه القوى اياها التي حاربتها داخل المؤتمر بعدما كان للتحرك الطلابي اثر في زعزعته ..

وهكذا فمن دعوة لعقد جمعيات عامة لم يتح لها امكانية مجابهة المهمة الاساسية المطروحة أمامها ، عمدت اللجنة « الجديدة » الى طمس اتجاه يحمل مسؤولية فشل الاضراب للقيادة السابقة – الحالية ، لتقوم بما يخدمها هي ، ولتعلن تعليق الاضراب وسط تصفيق الدولة للايجابية وتمنيها على الطلاب « الانصراف الى الدرس لتعويض ما فاتهم من جراء الاضراب».

بعد ذلك تقف اللجنة التنفيذية « الجديدة » ومن ورائها حركة « الوعي » صارخة لقد اتخذ القرار بشكل « ديمقراطي » وأن اللجنة لن تعمد الى الممارسات الفوقية .. لكن مهما تعالى الصراخ فالممارسات تكذبه ، والديمقراطية التي يجري التغني بها لا تعدو كونها نفاقا ديمقراطيا ليس الا .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة المصيطبة – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

بعد التصلب الأسرائيلي :

جولة روجرز من أجل البحث عن نقاط تسوية حول فتح قناة السويس
المخابرات المركزية تشرف على ترتيب اجراءات الأمن لزيارة روجرز لبيروت

منذ القبول بمشروع روجرز الى جولته الاخيرة في المنطقة لمقابلة المسؤولين العرب والاسرائيليين ،اصطدمت مفاوضات التسوية السلمية بجدار التصلب الاسرائيلي .

ويأتي روجرز – الان – في محاولة اميركية للبحث عن « نقاط التقاء » بين التنازلات العربية الرسمية وبين التصلب الاسرائيلي في اجراء تعديلات اساسية في الحدود . فبعد ان وصلت التنازلات العربية الرسمية الى حد عرض معاهدة سلام دائم مقابل الانسحاب الاسرائيلي ، اظهرت اسرائيل اصرارها على « حدود آمنة » بمفهوم التوسع الجغرافي . وابدى روجرز انذاك بتصريحاته المختلفة خلافات محددة مع الموقف الاسرائيلي المتصلب : فوزير الخارجية الاميركي يرى في الضمانات الدولية وتوقيع معاهدة سلام دائم ضمانا اساسيا لامن اسرائيل ..

– وكان موقف روجرز يعكس ضغط المصالح النفطية الاميركية في الشرق الاوسط التي تريد تحقيق تسوية سلمية لايجاد مناخ ملائم لضمان وزيادة الاستثمارات والمصالح الاميركية في المنطقة .

وراهنت القاهرة على هذا الخلاف الاميركي – الاسرائيلي على أساس ان تضغط اميركا على اسرائيل مقابل معاهدة سلام دائم وحدود آمنة . وأعلن السادات حينما تجدد وقف اطلاق النار في ٧ اذار الماضي أن هناك « تعهدات اميركية » بالضغط على اسرائيل .. وفي هذه الفترة ظهرت « نظريات » هيكل المعروفة عن تحييد الموقف الاميركي . الا ان الموقف الاميركي ظل مترددا وغير حاسم بالنسبة للضغط على اسرائيل ، فالسياسة الاميركية الخارجية هي حصيلة المصالح الاميركية الخارجية والداخلية ، فاذا كانت المصالح النفطية الخارجية تضغط لتحقيق التسوية السلمية وتطالب اسرائيل ببعض التنازلات الصغيرة بشأن الحدود ، مقابل التنازلات العربية الكبيرة في الاعتراف بوجود اسرائيل وضمان هذا الوجود دوليا ... اذا كانت المصالح النفطية ترى ذلك ، فان التصلب الاسرائيلي وجد تأثيرا في اوساط البنتاغون حيث للعسكريين دور اساسي في التقرير . وكانت جلسة الكونغرس الاميركي أثناء زيارة ابا ايبان للولايات المتحدة التي حسمت التردد وحددت حدود الخلاف الاميركي – الاسرائيلي : « لا ضغط على اسرائيل » .

وصدم الموقف العربي الرسمي من هذا الموقف الاميركي، فقد تراجعت أميركا عن « تعهداتها »، ورضخت للضغط الصهيوني بدلا من ان تضغط هي على اسرائيل – كما عبر السادات – . وعبر الموقف العربي الرسمي عن ذلك بعدم تجديد وقف اطلاق النار رسميا، وبدأ يردد بانه « لاسبيل امامه الا القتال » ... ولكنه يتوقف – الان – عن اطلاق النار لاعطاء فرصة اخيرة للجهود السلمية . وبدأت المراهنة على الموقف الاميركي تمر ، هذه المرة ، عبر وساطات الدول الاوروبية (ملمحة له بمصالحه الحيوية في فتح قناة السويس) وشاه ايران ذو العلاقة الحميمة باميركا (ملمحة له بالاعتراف بمصالحه في الخليج العربي الذي هو ملك للدول المحيطة به كما جاء في تصريح محمود رياض) .. وطرحت مسألة « فتح القناة » كمدخل للتسوية . ولكن فتح القناة يصطدم – ايضا – بالشروط الاسرائيلية المتصلبة ! فاسرائيل تريد اتفاقا لفتح القناة منفصلا كمدخل لمفاوضات طويلة غير مشروطة مسبقا .. اي ان يكون فتح القناة هدنة دائمة..

أما الطرف المصري الرسمي الذي اخذت الاوضاع الداخلية الشعبية تضغط عليه بشدة ، والذي لا يستطيع أن يتنازل اكثر مما تنازل ، خاصة اذا كان الامر يتعلق بتوسع في الاراضي المصرية ، فانه يريد ضمانا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل .. اي أن يكون فتح القناة جزءا من التسوية الشاملة لا مدخلا لمفاوضات .

في هذا السياق تاتي زيارة روجرز ، انها محاولة أميركية جديدة لايجاد « نقاط لقاء وتسوية » حول فتح قناة السويس كمخرج للمازق الحالي في مفاوضات التسوية السلمية .

واذا كانت اهداف مباحثات روجرز محددة على هذا الشكل ، فان اطارها السياسي سيشمل العلاقات الاميركية – العربية على ضوء المصالح الاميركية في المنطقة ، ولذلك كان لبنان المحطة الاولى للزيارة ، فلبنان هو نافذة المصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة العربية . ومن هنا كان اهتمام السياسة الاميركية بزيارة روجرز لبيروت . اما الحكم اللبناني فقد صحا – فجاة – على الامن في البلاد، فلقد اصبح الامن – امن حماية وزير الخارجية الاميركية – ضروريا . وهكذا انصرفت الدولة منذ اسبوع للبحث في اجراءات الامن لحماية روجرز : ومن أجل ذلك نذكر ان موظفين لبنانيين واميركيين مدنيين وعسكريين اشتركوا في وضع ترتيبات الامن بعد ان عقدوا اجتماعات مشتركة ... من هم هؤلاء الموظفون الاميركيون سوى مندوبي المخابرات المركزية الذين تعج بهم السفارة الاميركية في بيروت ؟؟

الجبهة الشعبية الديمقراطية : بيان عمليات

بينا كانت احدى دورياتنا عائدة الى قواعدها بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٧–٤–١٩٧١ في منطقة قرقوش القصير تعرضت لنيران قوات السلطة العميلة مما اضطرها للرد على النيران بالمثل واسكات مصادر نيران السلطة . هذا وقد اصيب احد مقاتلينا بجراح وعادت بقية المجموعة الى قواعدها حاملة معها الرفيق الجريح .

بمناسبة زيارة روجرز :

بيان لتجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية
البيان يدعو الى مظاهرة جماهيرية عصر اليوم

أصدر تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية (الذي يضم منظمة الاشتراكيين اللبنانيين – لبنان الاشتراكي ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، اتحاد الشيوعيين، الحركة اللبنانية لمساندة فتح ، حزب العمل الاشتراكي) بيانا دعا فيه الى تظاهرة شعبية استنكارا لزيارة روجرز .وذلك الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر الاثنين(اليوم) ٣ ايار ١٩٧١ من ساحة ٢٣ نيسان (المحرج) . وفيما يلي نص البيان :

« يا جماهيرنا المناضلة

من اجل ماذا ياتي روجرز مندوب الامبريالية الاميركية الحليفة المعضوية لاسرائيل ؟ الدوائر الامبريالية نفسها لا تخفي اهداف الزيارة ... انه ياتي من أجل اجراء المباحثات مع المسؤولين العرب والاسرائيليين لاخراج مفاوضات التسوية السلمية من مازقها !.. اي انه ياتي من اجل اتمام الصفقة الامبريالية – الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية والحركة الوطنية العربية الجماهيرية عبر تصفية الثورة الفلسطينية ..

ومنذ أن ارتبط روجرز بالمشروع المعروف باسمه ، الذي يهدف أول ما يهدف الى ضمان المصالح الامبريالية وضمان بقاء وجود اسرائيل ، والامبريالية الاميركية تبدي اهتمامها بما تسميه بـ « السلام في الشرق الاوسط » : سلام اسرائيل وضمان امنها وحدودها، وسلام المصالح الاميركية وضمان وجودها في البلاد العربية ، لمزيد من الاستثمار للرساميل الاميركية على حساب الجماهير . من اجل هذا « السلام » ياتي روجرز ، ومن اجل هذا السلام يستقبله الحكام العرب: ترى ماذا سيقولون سوى انهم يريدون الخروج من مازقهم على حساب القضية الفلسطينية .

ماذا سيقول له حكام لبنان المرتمون باحضان الولايات المتحدة الاميركية ؟

ماذا سيقول له الملك العميل في الاردن الذي ينفذ مؤامرة تصفية المقاومة تحت راية مشروع روجرز ؟

ماذا سيقول له اصحاب «نظريات» تحييد الموقف الاميركي الذي يراهنون عليه ، وعلى الخلاف المزعوم بين اميركا واسرائيل (وهو « خلاف » – على كل حال – على وسائل ضمان وحماية اسرائيل !؟)

اذا كان الحكام العرب لا يقولون لروجرز الا ما يرضيه ، فان الجماهير العربية تقول له :

« عد الى بلادك يا روجرز » .. ان الجماهير العربية التي ناضلت باستمرار ضد الامبريالية منذ حلف بغداد مرورا بمشروع ايزنهاور ،لقادرة على احباط مشروع روجرز الاستسلامي التصفوي .

يا جماهيرنا المناضلة :

- عبروا عن رفضكم لكل المشاريع التصفوية باستنكار زيارة روجرز .
- عبروا عن سخطكم على المحاولات الامبريالية الصهيونية – الرجعية لتصفية القضية الفلسطينية
- عبروا عن تصميمكم على مجابهة الاميرياليين وعملائهم .
- عبروا عن تاييدكم ومساندتكم للثورة الفلسطينية التي تتآمر عليها الرجعية والقوى العميلة بتاييد ومساندة الامبريالية العالمية .
- عبروا عن رفضكم لمشروع روجرز الاستسلامي .
- عبروا عن سخطكم على زيارة روجرز المشبوهة لبلادنا وذلك بالمشاركة في التظاهرة الشعبية التي ستنطلق من ساحة ٢٣ نيسان (الحرش) الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر الاثنين ٣ أيار ١٩٧١ »

تجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية

الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل
بلاغات عسكرية لجيش التحرير الشعبي

بلاغ عسكري رقم «٧٧–٧١»

بتاريخ ٢٤–٣–٧١ بعد ضربات عنيفة ومتكررة من قواتنا الباسلة حاول العدو التسلل هاربا من موقعه تحت ستار الظلام الا ان قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية التي كانت تراقب تحركاته وكانت له بالمرصاد اشتبكت معه في مرتفعات « ديكوع » في معركة ضارية استمرت ٧ ساعات استخدم فيها كافة الاسلحة اصيب العدو في هذه المعركة بالخسائر التالية:
١ – مقتل « ٢٠ » من جنود العدو بينهم ضابط انجليزي برتبة عالية – ٢ – تدمير جهاز لاسلكي تدميرا كاملا . ومن جانبنا استشهد المواطن « يحيى احمد »

وقد استنجد بقوة تقدر بسرية كاملة تم انزالها عن طريق البحر وحاولت الانضمام الى قوات العدو السابقة لفك الحصار عليها الا ان قوات جيش التحرير الشعبي اشتبكت معها في معارك شديدة متقطعة ارغمت العدو على الرجوع خاسرا .

بلاغ عسكري رقم «٧٨–٧١»

بتاريخ ٢٥–٣–٧١ قامت قواتنا بتفتيش مركز العدو الذي انسحب منه في « شرخ جعلول » وعثرت قواتنا على كميات كبيرة من العتاد المختلف والمواد الغذائية ومواد طبية واستولت عليها .

بلاغ عسكري رقم «٧٩–٧١»

بتاريخ ٢٧–٣–٧١ قامت قواتنا بقصف شديد على مراكز العدو في مدينة طاقة من الجهتين الشرقية والغربية بالمدافع الثقيلة والاسلحة الرشاشة الثقيلة واستمر القصف لمدة ربع ساعة نتج عن ذلك تدمير تحصينات العدو وقتل وجرح العديد من جنوده .

شؤون محلية

مسألة أسعار أدوية الضمان

نقابة الصيادلة تقف إلى جانب محتكري الدواء

ما أن لاح في الافق مشروع تأميم جزئي مبتور للادوية ، بموافقة مجلس الوزراء على تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان ، حتى أخذ تجار الادوية ، يبكون الاقتصاد الحر والدستور ويستغيثون بجمعية التجار ومكتب الهيئات الاقتصادية ، وكبار المسؤولين وأخيرا توجهوا الى الرأي العام .

فعقد نقيب الصيادلة مؤتمرا صحفيا ليشرح فيه أسباب غلاء الدواء ، ويبرىء المستوردين من أية مسؤولية في هذا الغلاء ، محذرا من عواقب التاميم ، مؤديا بذلك دورا فعالا في تضليل الرأي العام . متهما كل من يطالب بالتأميم ، بالسعي لكسب شعبية رخيصة ، ولا بد لفضح منطق نقيب الصيادلة من الاجابة ، على مختلف النقاط التي اثارها لحماية مصالحه المتعددة ، ومصالح زمرته ، بمنطق اخر ومن موقع اخر ، من موقع الدفاع عن مصالح كل الفئات الكادحة .

حول الادوية البسيطة والدستورية

صحيح أن هذه الادوية البسيطة تشكل ٢٥٪ من مجموع الادوية ، انما ما أغفل عمدا ، هو أن هذه الادوية ، هي الاكثر استعمالا ، وهي الاساسية التي يمكن اعتمادها في تطبيب ، ما لا يقل عن ثلثي حالات المرض . كما أن شركات الادوية ، أخذت « تخترع » مستحضرات جديدة باضافة مادة أو أكثر لا فائدة صحية منها على مستحضر اخر ، او الغاء مادة منه لكي تبرر وجوده ، وأصبح تصنيع الادوية المركبة فزلكة معروفة لاغراق الاسواق بأصناف جديدة غير ذات قيمة لتحقيق الارباح .

أما الادوية الدستورية ، فيحق لاي مصنع تصنيعها دون اذن ، مما يؤدي الى تدني أسعارها بحيث يكتفي بهامش معقول من الربح لمصنعيها . فان عملية اضافة دواء جديد الى أحد دساتير الادوية المهيمنة (الاميركية — البريطانية — الفرنسية) عملية شبه مستحيلة ، خاصة وأن لجان تعديل الدساتير مؤلفة من عدد كبير من الخبراء ، غير المتفرغين لهذا العمل ولهم مصالحهم مع الشركات المختلفة التي تفضل ان تحمي احتكارها لدوائها اطول فترة ممكنة ، قبل أن تسمح بادخاله دساتير الادوية ، بحجة اخضاعه لاطول فترة ممكنة من التجارب . ثم أن بعض هذه الدساتير لا تعدل الا كل خمس أو عشر سنوات . وفيما يتعلق بهذه الادوية يقول « النقيب » ان لا علاقة للوكيل او المستورد ، في الاسعار المعطاة لها في المناقصات ، التي تختلف كثيرا عن اسعارها في السوق ، وهذا غير صحيح ، فيما يتعلق بمناقصات المؤسسات العامة (الصحة — البلديات — الجيش) حيث يتقدم الوكيل بطلب المناقصة وليس الشركة . فيتفق الوكيل مع الشركة على السعر ، وعلى حصة الوكيل من الربح ، وبما ان القوانين الحالية لم تكن تسمح لهذه المؤسسات بالاستيراد المباشر ، فكان الوكيل يفرض حصة من الربح لا بأس بها تصل الى المئة بالمئة في بعض الحالات وهذا ما سوف يلغيه تعديل المادة ٢٢ بالغاء الوسيط ، الوكيل .

ويحدد « النقيب » أسباب تدني اسعار هذه الادوية في المناقصات وهي المنافسة — البيع بالجملة — الغاء مصاريف الدعاية والتسويق . ونحن لا تهمنا الاسباب بقدر ما تهمنا النتائج ، فالمهم أننا نحصل على الدواء بأسعار ادنى ، في هذه المناقصات عندما يلغى دور الوسطاء ، وطبيعي أيضا أن يقف هؤلاء الوسطاء ، في وجه ذلك حفاظا على أرباحهم .

الادوية المركبة

حول هذا الموضوع استرسل « النقيب » في شرح تكاليف الابحاث وتضخيمها ، وتبرير غلاء الادوية التي تكتشفها شركة ما ، وتحتكرها فترة طويلة من الزمن ، لكي تسترد اكلاف الابحاث ، غير مغفل الاشارة الى عدم تعرض الحكومات ، لهذا الوضع خوفا من وقف الاكتشافات .. الخ . ونحن نرد ببساطة : لتتحمل الحكومات اعباء الابحاث ولتشجعها ، من الاموال التي تجمعها من الضرائب التصاعدية وغيرها من المصادر، بدل أن تقع على كاهل المرضى المعوزين ، وذوي الدخل المحدود ، كما يحدث في الدول الاشتراكية حيث تتحمل الدولة نفقات الابحاث.

أما تكاليف الدعاية ، التي تلعب دورا أساسيا في رفع أسعار الدواء فقد أشار النقيب الى أنها تكاليف باهظة ، وكانه لا مفر من ارتفاعها، ولا بد هنا من التفرقة بين الدعاية العلمية البحتة الهادفة الى تعريف الاطباء ، بفعالية الدواء وحسناته ، والتي يمكن تحقيقها بكلفة متدنية ، عن طريق النشرات والمجلات الطبية ، والندوات والمحاضرات والافلام وتوزيع النماذج بالبريد او أية وسيلة اخرى ممكنة ، وبين الطريقة السائدة المكلفة ، الهادفة الى مراكمة الارباح عن طريق الرشوة ، من دفع بدل ايجار عيادة الطبيب الى تغيير أثاث مكتبه ، الى شراء سيارة له أو دفع معاش شهري مقطوع ، أو اغراقه بالنماذج الطبية لبيعها من المرضى، او استخدام الفتيات الجميلات للقيام بالدعاية للدواء ، والى ما هو معروف وغير معروف من الطرق . ثم هنالك كلفة التعبئة الانيقة الضرورية ، لمضاربة الاصناف المماثلة . كل ذلك محسوب على تكاليف تسويق الدواء ، مما يرفع اسعاره كثيرا ، دون مبرر ، سوى مبرر الربح . فعندما تصنع الادوية في مختبرات تابعة للدولة تعنى بفعاليته فقط ، متحررة من مشاكل المنافسة وتحقيق الارباح ، يؤمن الدواء بأسعار متدنية ، وهنا تكمن الفائدة في استيراد الادوية من الدول الاشتراكية ، وتصنيع ما أمكن منها محليا ، وهذا ما أغفله « النقيب » عمدا ولا شك .

تجارب الدول العربية في تأميم الدواء :

لقد ركز « النقيب » على التجربة السورية لانها أقل نجاحا من التجربة المصرية ، لاعتمادها الاساسي على الاستيراد ، بينما تعتمد مصر على صناعتها المحلية في حوالي ٩٠٪ وليس ٧٠٪ كما ادعى النقيب .

وكالعادة تهمل مقارنة اسعار الادوية البسيطة ، (وهي الاساسية) بين سوريا ولبنان بسبب ضخامة الفرق بينها . ويركز على أسعار الادوية المركبة والمحتكرة ، فقد أشار النقيب الى ان مؤسسه « فارمكس » السوريه اضطرت للرضوخ لاسعار الشركات المنتجة لهذه الاصناف . فلم تختلف اسعارها عنها في لبنان بشيء يذكر ، طبعا لا تقبل شركة تحتكر صناعة دواء ما ، بخفض سعره في بلد واحد او اثنين في منطقة كالمشرق الاوسط ترتع فيها بكاملها دون رقيب ، ودون أن تجرؤ سوريا « الثورة » ولا حتى مصر «الاشتراكية» على شراء هذه الادوية من الدول الاشتراكية!!

ولم يغفل النقيب الاشارة الى أن بعض المصانع رفضت ان تبيع سوريا ادويتها بأسعار تفرضها هي ، لتاديب هذه الدولة التي بلغت بها « الوقاحة » حد تاميم استيراد الدواء .

ولم يعد يخفى على أحد أن مؤسسة « فارمكس » تحقق ربحا صافيا لا يقل عن ٢٠٪ يذهب الى حيث لا يدري الشعب ، بدل أن يستفيد منه هذا الشعب الذي يستورد الدواء بأسمه . أما امكانية استيراد الادوية من الدول الاشتراكية أو تصنيعها محليا بامتياز منها فكان أمرا مستبعدا في مصر وسوريا والعراق ، حتى أن مصر تصنع عددا غير قليل من الادوية بامتياز من شركات غربية تفرض هذه الاخيرة شراء الادوية منها ، مما يعرض الانتاج للتوقف في حال وجود أي خلاف مع الشركة أو البلد المصدر. يبدو أن مجال الدواء في هذه البلدان كان مجالا مرنا أكثر من غيره يسمح بالمناورة — أي باعتماد سياسة دوائر تبدو ثورية ذات مضمون اشتراكي ، بينما بقيت واقعيا مرتبطة كليا بالسوق الامبريالية . فلم يكن قطاع الدواء ملحا برأي المسؤولين « الاشتراكيين » كالتسليح ، مثلا ، الذي اعطي الاولوية في التوجه نحو الدول الاشتراكية بعد تعثر التعامل مع الدول الغربية .

ويخلص النقيب الى القول بانه اقترح على وزير الصحة العامة أن يفرض على السوق اللبنانية دون تاميم ، أي أن المستوردين مستعدون، بعد أنوجدوا مصالحهم مهددة ، للاكتفاء بالارباح التي تتقاضاها شركة « فارمكس » السورية . وهم يتكفلون باقناع الشركات فيما بعد برفع اسعارها في البلدين معا فتعود المياه الى مجاريها . أما أن يستورد الضمان الادوية ويبيعها بسعر الكلفة فهذا ما ليس باستطاعتهم تحمله .

والمضحك ان يصل استغباء النقيب لسامعي مؤتمره الصحفي وقارئيه حد الاستنتاج — استنادا الى التجربة العراقية — « ان الدولة مهما بلغت من القدرة على الاحصاء والتقدير ، فأنها لا تستطيع استيراد كل الاصناف الضرورية بالكميات اللازمة .. الامر الذي يتطلب خبرة ومعرفة بكل واحد من هذه الاصناف ولا سيما الموسمية منها ... » وكأن الخبرات الصيدلية سر لا يمكن البوح به للحكومات ، ولا يجوز للدول التي تعتمد النظام الاشتراكي أن تتطاول على أصحاب الاختصاص والمعرفة وتستخدمهم لصالح الشعب ! ولكن لا داعي لاطالة الشرح ، فكلما تعثرت التدابير الاشتراكية في بلد ما هرع « اللبنانيون » ليعلنوا استنتاجهم عن عدم جدواها .

ولم ينس النقيب أن يستخدم معلوماته العالمية عن الضمان الصحي ، الذي يثقل كاهل بلدان (على حد قوله) تعتمد ٩٠ و ٩٩٪ على انتاجها المحلي . بينما لم يشر النقيب الى أن لجنة شراء الادوية التابعة للضمان تستبعد الادوية المحلية استبعادا تاما اذا لم تكن مصنعة بامتياز اجنبي تمشيا مع سياسة خنق هذه الصناعة الناشئة كليا . حتى أن أحد المصانع المحلية طلب من الضمان قبول اصنافه لهدف معنوي وهو يتعهد بعدم بيعها له .

حول أهمية الدواء :

يستنتج النقيب أن الدواء ليس بمشكلة (مع أن أرقام الضمان تشير بوضوح الى ضخامة المشكلة) معتمدا طريقة خاطئة تماما في حساب معدل مصروف الفرد للادوية وهي قسمة مجموع قيمة الادوية المباعة على عدد السكان ، مفترضا انهم يتداوون بنسب غير متفاوتة ! فينتج عن هذا الحساب أن معدل مصروف الفرد للادوية هو ١٦ ليرة سنويا ؟! فما رأي النقيب لو اضطر عامل بسيط أن يدفع الاف الليرات تكاليف التطبيب ؟ ان الدواء من الضرورات التي لا يمكن تكييفها مع الدخل كالمسكن واللباس والماكل ولذا يجب أن يكون مؤمنا للجميع ان لم يكن دون مقابل فبسعر الكلفة .

وبالرغم من استعدادات الضمان لانزال أدويته الى الصيدليات باسعار مخفضة في أول أيار ، ما زال النقيب يؤكد أنه لا يجوز بيع الادوية بسعرين في الصيدليات «لانه سيثير البلبلة ، ويفسح المجال للاستفادة غير المشروعة » على حد قوله . وردا على سؤال حول الاسعار المخفضة التي حصل عليها الضمان قال « ان الصندوق قد يواجه في وقت قريب مشكلة انخفاض الاسعار حيث لا يكون في استطاعته هو خفض هذه الاسعار » ؟! ترى ماذا يقصد النقيب ؟ لا بد أن عراقيل كثيرة سوف تواجه هذا الحدث الهام ، فالاجتماعات تعقد يوميا بين النقابات الثلاث : نقابة الصيادلة ونقابة المستوردين ونقابة مستخدمي الادوية للتخطيط لعمل مشترك ، والغريب في الامر أن الاتحاد العمالي العام الذي تبنى مطلب التاميم لا يحرك ساكنا تجاه نقابة مستخدمي الادوية المنضمة اليه في تحركها المشبوه ضد هذا المطلب ، بسبب سيطرة كبار الموظفين عليها وعدم تبيان امكانية استخدامهم جميعا لدى صندوق الضمان وهو بأمس الحاجة لخبراتهم في حال تعديل المادة ٢٢ من القانون .

عمال ومحررو جريدة "الأوريان" يتضامنون في وجه الصرف الكيفي



استغرب قراء الصحف اللبنانية التي تصدر بالفرنسية، عندما بحثوا عن جريدة « الاوريان » يوم الاربعاء ٢٨ نيسان الماضي ، فلم يجدوها . وزاد استغرابهم عندما وزع عليهم بيان يعلن عن اضراب محرري وعمال وموظفي جريدة الاوريان على السواء . وهذا نص البيان :

« على أثر بيع جريدة « الاوريان » في أيلول الماضي ، قررت الشركة الجاري تأسيسها والتي تضم مالكي « الاوريان » الجدد ، وذلك بالاتفاق مع مساهمي « لوجور » الذين يملك كثيرون منهم أسهما في الشركتين، ولاسباب تتعلق بالمردودية ، ادماج الصحيفتين تحت اسم « الاوريان — لوجور » .

ان هذا الادماج ، في الشكل الذي تقرر ، يلحق ضررا :

١ — على المدى القصير ، بعمال مطبعة « الاوريان » الذين باتوا مهددين في اكثريتهم بفقد عملهم لمجرد أن يبدأ طبع الصحيفة الوحيدة على مطابع التعاونية الصحفية ، أي في مهلة شهر ونصف شهر تقريبا .

٢ — على المدى المتوسط ، بعدد كبير من المحررين في « لوجور » و « الاوريان » المهددين هم أيضا ، وللاسباب ذاتها المتعلقة بالمردودية ، بالصرف من الخدمة عاجلا أم آجلا .

وهكذا ، وتحت ستار ضبط الادارة ، يخشى ان يؤدي قيام الصحيفة المنبثقة من الادماج الى تعطيل رجال ونساء تفانوا منذ أعوام ، وفي ظروف صعبة غالبا ، في سبيل تامين اصدار « الاوريان » و « لوجور » .

ان الاحتكار الناتج عن الادماج في الصحافة الصادرة باللغة الفرنسية في لبنان ، لا يترك للصحافيين وللعمال المصروفين سوى امكانات ضئيلة لاعادة تشغيلهم .

لهذا قرر عمال « الاوريان » صباح أمس اللجوء الى الاضراب ، وبادر المحررون والموظفون في الصحيفة الى مساندة حركة العمال فورا ، ذلك بانه ، كما قال السيد جورج نقاش في مقال افتتاحي نشر في ٣ أيلول ١٩٧٠ للاعلان عن بيع الصحيفة ، «الصحيفة روح أولا . وهذه الروح تبقى ما بقي فريق العاملين . فريق يدرك أن الصحيفة هي قبل كل شيء اتصال ، وانها الانتاج اليومي لذاتها وللقارىء . وان لا مغزى هناك ولا وسيلة للنجاح سوى الحفاظ على هذه المشاركة الاساسية والحيوية » .

الامر واضح اذا : « ان الصحيفة على وشك الزوال ، والدمج مقرر بينها وبين صحيفة « لوجور » . وضحايا هذا الدمج هم شغيلة الاوريان بأسرهم ، من عمال وموظفين ومحررين وأن كان تساقطهم سيتم تدريجيا وعلى مراحل.

عمال الطباعة أولا :

وهم ثلاثون ، مرتبطون بوجود الصحيفة ارتباطا حيويا . وصرفهم يعني الحكم عليهم بالبطالة . لان الصحف الفرنسية في لبنان تعد على أصابع اليد ، وهي ثلاثة بالتحديد : « لوجور والاوريان ولوسوار » . كل منها له طقم من الشغيلة محدد . ولا يمكن للثلاثين عاملا في « الاوريان » ان يبحثوا عن عمل اخر ، أو أن يحاولوا تعلم مهنة جديدة ، لانهم قد قضوا ما بين عشر و ٣٥ سنة في « الاوريان » ، فتمرسوا على العمل، وأصبحوا اخصائيين فيه . في الوقت الذي استفادوا من زيادات الاجور وفي قدمهم في العمل . أي أن صرفهم يتركهم بلا عمل ، ويفرض عليهم الابتداء من الصفر (ناهيك عما يترتب عن ذلك من تردي في الظروف المعيشية) .

وصرفهم وارد اليوم، لان الصحيفة المندمجة، تنوي اللجوء الى تعاونية الصحف لتامين صدور اعدادها . يعني ذلك الاستغناء عن مطبعتها الخاصة ، وبالطبع عن العاملين فيها.

الموظفون الاداريون والمحررون ثانيا :

والوضع نفسه ينطبق عليهم حتى ولو كان البعض منهم (من المحررين بالتحديد) محترفين مثقفين . فالصحيفة المندمجة ليست بحاجة الى خدمات سبعين أجيرا . واستبقاؤهم في العمل يعني زيادة في المصاريف لا تريد الشركة تحملها . فلا شك اذا أنها ستقلص من عددهم ، وتحتفظ بعدد محدود منهم ، رامية بالاخرين في جيش العاطلين عن العمل .

هذا يعني ان عملية الدمج وضعت على قدم المساواة اجراء « الاوريان » كلهم، الى أية فئة انتموا ، وأيا كانت مهنتهم ، لانها طرحت مسالة الاحتكارات الصحافية وعواقبها على مجموعة الاجراء والشغيلة . هذا ما يفسر التضامن بين شغيلة الاوريان كلهم ، بلا استثناء ، ورغم الفروق التي تفصل ما بينهم .

كيف تم التحرك ؟

انطلق التحرك من عمال الطباعة وهم المعنيون بالامر أولا ، وأكثر من سواهم ، بسبب مستوى معاشاتهم . واتفق العمال في السابع والعشرين من نيسان أن يطرحوا قضيتهم على أرباب العمل الجدد (وأهمهم بيار اده ومن وراءه من أموال أميركيةوسعودية ومن خدمات بنك بيروت — رياض) . فحولهم بيار اده الى وليد تويني مدير تعاونية الصحف، الذي صرح لهم من عليائه : لست بحاجة الى عمال ، واذا ما تكارمت عليكم ، لوظفت اثنين على الاكثر .

وفهم العمال ، ان لا نفع لكلام مع هكذا شخص يفرض على عمال تعاونية الصحف وتيرة عمل تكاد لا تصدق : يستخدم العمال لمدة سنة أو سنتين على الاكثر ، ثم يطردهم لكي لا يحق لهم المطالبة بالزيادات أو برفع الاجور ، أو بالضمانات . وهو يفرض عليهم ساعات عمل لا تخضع لاي مقياس سوى مزاجه الخاص . وهو يدفع للعمال أجرهم حسب هذه الساعات لا على أساس عقد شهري .

فهم العمال ذلك ، كما فهموا أن التوسط عند فلان أو فلان ، لن يؤدي بهم الى الحصول على مطالبهم ، لان بيار اده المعني بالامر ، أم وليد تويني ، أم غيرهما ، لا ينظر الى المسالة الا من زاوية مصالحه المباشرة . ومصالحه تتعارض حكما مع مصالح الشغيلة. لذا ، قرر العمال في اجتماع عقدوه يوم الثلاثاء ان يضربوا عن العمل ، وأعلموا حليم مطر رئيس نقابتهم عن قرارهم هذا وحليم مطر يقدم فروض الطاعة الكاملة لوليد تويني . فرفض الاضراب لكن القاعدة فرضت نفسها عليه ، ولم يفلح حليم مطر في اجهاض الاضراب .

وانتقل العمال الى الخطوة الثانية ، فاتصلوا بسائر اجراء « اوريان » من موظفي ادارة ومحررين . وهذا يعني أن العمال كانوا واعين لكل جوانب القضية ، وانها لا تخصهم كافراد مقهورين بل تخص العاملين في « اوريان » كلهم ، كونهم اجراء يعملون عند أرباب عمل يستغلونهم كلهم على السواء ولو بدرجات متفاوتة .

اتصل العمال اذن بالموظفين الاداريين والمحررين ، فكان موقف الموظفين متذبذبا . ونصحوا العمال بالتروي والصبر واعطاء أرباب العمل مهلة ٤٨ ساعة للنظر في مطالبهم . لكن العمال كانوا مصممين على الاضراب لانهم عرفوا أن المحادثات لا تجدي نفعا . فتم التصويت على ضرورة البدء بالاضراب ، من الاربعاء . فنال التصويت اجماع العمال والمحررين كلهم ، وفازت التوصية .

ويجب أن نلاحظ هنا أن رئيس المحررين نفسه ، التحق بالمضربين وتخلى عن موقعه المتميز ، فخرج من صفوف أرباب العمل مصرحا انه اجير ومحرر كزملائه المضربين ، وانضم الى صفوف هؤلاء .

ابتداء من مساء الثلاثاء اذن اصبح الاضراب ساري المفعول ، وتشكلت لجنتان : احداهما للتنسيق بين العمال والمحررين والموظفين ، وقد كلفت بالاتصال بشغيلة « لوجور » ، والاخرى لملاحقة الاضراب ، وتتألف من ثلاثة عمال وثلاثة محررين ، وموظف ادارة .

وانطلق الاضراب على أساس التضامن الكلي ، بين الفئات الثلاث المضربة . واتفقوا على استمراره طالما لم تتحقق المطالب كلها . أي أن قاعدة الاضراب هي المساواة ووحدة المصالح . فلن يتمكن أرباب العمل من تشتيت الشغيلة وتفريقهم على أساس ارضاء فئة او فئتين منهم على حساب الاخرى .

أما لجنة التنسيق التي اتصلت بشغيلة لوجور فحاولت ان توضح القضية بكل جوانبها ، وأن تبين لاجراء « لوجور » ان الامر يعني شغيلة الصحافة ككل ، لا كأفراد . فأعلن محررو لوجور تضامنهم الشفهي (وما معنى هكذا تضامن ؟) مع محرري الاوريان لا مع عماله وموظفيه (وهو تفريق برجوازي صغير) ورفضوا اعلان الاضراب على أساس صداقتهم « الحميمة » مع جان شويري مدير لوجور . وتبين عندئذ أن محرري لوجور ضحايا تعميه ايديولوجية فاضحة ، كما هم ضحايا موقعهم الطبقي ومصالحهم الفردية (طالما أنهم لن يصرفوا اليوم فكل شيء على ما يرام !) أي أن توعية محرري لوجور ، وطرح التضامن معهم لم يكن ممكنا ، كما لا يمكن اعتبار دعمهم الكلامي ، دعما فعليا . كذلك اعلنت نقابات الانباء والدعاية دعمها الشفهي لاجراء « الاوريان » المضربين ، ولم يترتب على ذلك أية خطوة عملية ، أو أي تضامن فعلي .

ان الاضراب الذي قام به اجراء الاوريان يمكن الاستفادة منه على صعيدين ، صعيد الوعي : وقد فهم الاجراء اوضاعهم المشتركة كأجراء مستخدمين عند أرباب عمل . وصعيد التنظيم : فشكلوا لجنة تنسيق ثم لجنة متابعة الاضراب .

وهذان العنصران هما اللذان سمحا بطرح قضية التضامن الكلي بين كل المضربين والاصرار على تحقيق المطالب كلها .

أما المطلب فهو ضمان العمل الثابت ، حتى ولو تم الاندماج (وسيتم حكما) ، وبشروط متفق عليها سلفا ، لا كما يروق لارباب العمل لاحقا .

أخبار عمالية

كروسري ابي اللمع : تشتت العمال يتيح المجال امام استبداد الراسماليين

شهد مصنع كروسري ابي اللمع مثلا صارخا على استبداد الراسماليين واستهانتهم بحقوق العمال . فقد طالب العامل حسين المعزي الذي كان يتقاضى ٤ر٢٥ يوميا بحقه في الحد الادنى للاجور باعتبار انه جاوز العشرين عاما وقد مضى عليه اكثر من سنتين في العمل . رفض رب العمل طلب العامل وهدده بالصرف من العمل . بعد تدخل النقابة ووزارة الشؤون اقدم رب العمل على طرد العامل بعد أن دفع له الانذار والتعويضات استنادا الى معاش الحد الادنى . بعد ذلك وعن طريق النقابة توصل العامل الى العمل في مصنع منافس لكروسري ابي اللمع وبأجر أفضل . هنا لجأت ادارة ابي اللمع الى استدعاء اخ العامل واسمه حسن المعزي وطالبته بأن يضغط على اخيه لترك العمل في المصنع المنافس والا تعرض هو للطرد . وفي نفس الوقت اعلنت الادارة انها لن تقبل باعادة العامل المصروف اذا ترك عمله وان عليه ان يترك المهنة نهائيا اذا أراد أن لا يتسبب في طرد اخيه ايضا . بالطبع رفض العامل طلب رب العمل فكان مصيره الطرد أيضا .

ان تشتت عمال كروسري ابي اللمع هو الذي مكن الادارة من هذا التصرف الاستبدادي. وسكوت العمال عن تاييد رفاقهم المطرودين والمطالبة باعادتهم الى العمل يسمح لرب العمل بطرد عمال اخرين في المستقبل . ان عمال كروسري ابي اللمع مطالبون باتخاذ موقف نضالي موحد هو وحده الكفيل بحمايتهم وبانتزاع حقوقهم المهدورة .

بعد أيام المرض ، والعقود الخاصة ، وأسعار الدواء

مؤامرة الصناعيين الجديدة لاقصاء العمال العرب عن الضمان وواجب النضال العمالي المشترك ضدّ الرأسمالية

لم يكن من قبيل الصدفة ان برزت قضية خضوع العمال « الاجانب » ، اي العرب ، للضمان الاجتماعي ، في نفس الوقت الذي بدأ فيه تطبيق الضمان الصحي في شباط الماضي . فالقانون الذي انتزعه العمال ، يفرض على الرأسماليين أن يساهموا في تجديد قوة عمل يستغلونها ، دفع بالصناعيين ، وهم الذين يعتمدون بالدرجة الاولى على استغلال واسع لليد العاملة اللبنانية والعربية ، لايجاد مختلف الوسائل التي تعوض عن هذه المساهمة وتخفف من نتائجها على أرباحهم .

فكانت اعادة تعويض المرض لاحكام قانون العمل، ثم كانت العقود الخاصة (في الحالتين بتواطؤ الاتحاد العام) . واخيرا ، المطالبة بعدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي (بكل فروعه) عن العمال العرب كما شددت جمعية الصناعيين ، التي دعت اعضاءها للامتناع عن دفع هذه الاشتراكات .

ماذا يريد الصناعيون من وراء هذا المطلب؟ انهم يريدون الحفاظ على استغلالهم لليد العاملة العربية ضمن شروط مربحة للغاية . فعدا عن دفع الاجور الهزيلة ، وحرمانهم من معظم الحقوق التي يقرها قانون العمل ، واضطهادهم الذي لا يحده قيد ، يريد هؤلاء استبعاد العمال العرب من نطاق الضمان وعدم دفع الاشتراكات عنهم ، لان ذلك يؤدي الى خفض مضاعف لكلفة تشغيلهم ، ويزيد بالتالي من فائض القيمة الذي ينتزعه الرأسمالي من عملهم .

ويصبح هذا الهدف واضحا من حيث حجم اثاره ، اذا علمنا ان عدد العمال السوريين وحدهم ،الخاضعين لنظام الضمان ، يزيد عن ٧٠ الفا. وان الفلسطينيين يبلغون نسبة مماثلة هذا عدا العمال العرب المنتمين الى جنسيات مختلفة ..

لكن بينما ينظر الصناعيون للمسألة من زاوية توفير الظروف المربحة لاستغلال العمال العرب ، فان الضمان الاجتماعي لا يسعه ان ينظر لنفس المسألة الا من زاوية اخرى ، اي من زاوية مالية بالدرجة الاولى . ان اخضاع العمال العرب للضمان يسمح للصندوق أن يستوفي ملايين الليرات عنهم بالنسبة لمختلف الفروع ، وأن يضمن ، ليس فقط توازن ميزانيات الفروع ، والضمان الصحي على رأسها ، بل وأن يراكم ايضا فائضا نقديا يضعه تحت سيطرة المصارف ، أو « يسلفه » للدولة داعما بذلك وضعها المالي البائس . فالصندوق ليس في نهاية الامر غير اداة بيد السلطة يخضع لمتطلباتها ولا يستطيع غير ذلك .

لذا ، نرى الصندوق يقدم مشروعا بتعديل المادة ٩ (وهي المادة التي تعين الفئات الخاضعة للقانون) ، باتجاه الزام أرباب العمل بدفع الاشتراكات عن جميع العمال غير اللبنانيين ، بالنسبة لجميع الفروع . ما هي الغاية المعلنة من وراء ذلك ؟؟ « مراعاة الغاية الاساسية من نظام الضمان الاجتماعي، بشموله مختلف فئات السكان » يقول الصندوق، لكن الخضوع كما يفهمه هذا الاخير يعني أن تدفع الاشتراكات عن العمال العرب ، دون أن يستفيد هؤلاء من مكاسب الضمان !

لماذا ؟ لان حصول العمال العرب على مكاسب الضمان يلغي قسما كبيرا من الفائض النقدي الذي يأمل الصندوق ، ومن ورائه الدولة والمصارف ، في الحصول عليها .مما سيجبره بالتالي للتصدي ، سعيا وراء توازن مالي ، لمصالح لا ترغب الدولة في ازعاجها : مستوردي الادوية ، الصيادلة ، الحرفيين والمؤسسات الصغيرة التي ما زالت تتهرب من تطبيق الضمان .

اما حجة الصندوق بان افادة العمال السوريين وحدهم ستجر خسارة ٢٥ مليون ليرة فحجة واهية ومفضوحة . لماذا لم تجر افادة العمال اللبنانيين الى خسائر ؟ ما هو الفرق بين وضعهم ووضع العمال السوريين ؟

الفئة الوحيدة التي تقترح ادارة الصندوق افادتها من مكاسب الضمان ، هم العمال الفلسطينيون المسجلون لدى المديرية العامة للاجئين . لكن الاقتراح المذكور ليس جديدا ، لانه كان متضمنا في الفصل السابق للمادة ٩ ، دون ان يؤدي ذلك منذ عام ١٩٦٥ الى اي اجراء فعلي لتنفيذه . فنص المادة ما زال ينص على أنه « يمكن استثناء بعض الفئات من الاجراء الذين لا ينتمون الى دولة معينة من شرط المعاملة بالمثل ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وانهاء مجلس ادارة الصندوق » . لكن هذا « الممكن » مشروط بشرط اخر اكثر صعوبة ، هو حيازة العامل الفلسطيني لاجازة عمل . وهو أمر لا يطال الا فئات جد قليلة من الفلسطينيين . مما يؤكد ان الاقتراح ، وقد بقي مهملا منذ ٦ سنوات ، لن يكون مصيره هذه المرة افضل من السابق .

بقي موقف النقابات من هذه المسألة ، وهو موقف يتسم برجعية مكشوفة . ان معظم قادة الاتحاد العام يدعون الى عدم افادة العمال العرب من مكاسب الضمان ، لان هؤلاء يشكلون منافسة « غير مشروعة » للعمال اللبنانيين ، ولان افادتهم من الضمان ستزيد من اثار هذه المنافسة . ذلك هو الموقف الذي لا تستطيع نقابات انتهازية وعميلة ان تستنبط غيره ازاء المشكلة المطروحة . لا يخطر على بال هذه القيادات ان تتساءل مثلا عن القانون الاقتصادي الذي يجعل من استخدام العمال العرب أمرا يريده ويسعى اليه الرأسماليون انفسهم . والذي يدفع بالسلطة لان تسهل استخدام اليد العاملة العربية دون أي قيود حتى قيد اجازة العمل ؟ ان القيادات في دفاعها الزائف والضيق عن مصالح العمال اللبنانيين تريد ، عمليا ، ان تستر الدوافع الفعلية التي تقف وراء المشكلة وهي دوافع لا علاقة لها بالطبع بالعمال العرب ، بحيث يغدو دفاعها في النهاية دفاعا عن الاستغلال « الوطني » لا غير . اي عن استغلال الرأسماليين اللبنانيين ، للعمال اللبنانيين دون غيرهم !.

ما هو الجواب العمالي الفعلي على وضع العمال العرب ؟. الجواب الوحيد هو في رفض استغلالهم المضاعف من قبل الرأسمالية اللبنانية واحباطه، وربط نضالهم بنضال العمال اللبنانيين وفق صيغ مشتركة . وعندما يكون المبرر الوحيد لعدم اخضاعهم لقانون الضمان هو زيادة ارباح الرأسمالي ، وعندما يكون مبرر عدم افادتهم هو دعم المصارف وخزينة الدولة ، يصبح الموقف الوحيد الممكن هو المطالبة والنضال المستمر لادخالهم ، مع العمال الزراعيين بشكل خاص ، في نطاق الضمان الاجتماعي ، وافادتهم من كامل الحقوق القانونية والنقابية التي يتمتع بها العمال . لان حماية العمال العرب من استغلال الرأسمالية اللبنانية تبقى ايضا ، واجبا عماليا .

مؤامرة العقود الخاصة بتواطؤ من ادارة الصندوق والنقابات

مؤامرة « العقود الخاصة » بدأت ، على ما يبدو ، تاخذ حجما اكثر خطورة مما بدا للوهلة الاولى . فادارة الصندوق لم تعد تكتف بالالحاح على المؤسسات كي تنظم المزيد من العقود ، رغم أن عدد العمال المشمولين بهذه العقود بلغ على الارجح حدودا تتجاوز الـ ١٠ الاف عامل . وبتمديد المهلة امامها شهرا بعد شهر ، بل هي انزلقت أخيرا الى موقف يتجاوز كل حدود المؤامرة كما رسمت سابقا . فلقد علم من بعض عمال ومستخدمي مؤسسات يقل عددها بكثير عن ٦٠ عاملا(وهو الشرط الذي لا يجوز توقيع عقد خاص دون توفره) ان صندوق الضمان قد أجرى عقودا خاصة مع أرباب عملهم .

والواقع أن ظروف الصدفة التي ادت الى كشف هذا التآمر الجديد ، تزيد من خطورة هذا الاجراء الذي يفتح بابا واسعا امام نسف الضمان الصحي من أساسه « باشراف» ادارة الصندوق الانتهازية والمتواطئة . ذلك ان الادارة ، بعد أن طبلت وزمرت للعقد الذي أجري مع شركة شكا ونشرت الاعلانات السخية عنه ، عادت لتحيط بجو من السرية والكتمان اسماء المؤسسات التي اجريت معها العقود الجديدة ، ما يؤكد تواطؤها المشبوه مع اصحاب المؤسسات . وهو ما جاءت المعلومات الاخيرة عن اجراء عقود خاصة مع مؤسسات صغيرة تؤكده بصورة جازمة . بقي أخيرا موقف القيادات النقابية التي فوق تواطؤها الاول ، ما زالت حتى الان تلزم قاعدة الصمت من ذهب .

تجديد العقد الجماعي في صناعة النسيج

أصحاب العمل يستخدمون العقود الجماعية وسيلة "سلام" اجتماعي واستغلال للعمال

يجري الان مفاوضات بين نقابة عمال ومستخدمي مصانع الغزل والنسيج وبين أصحاب مصانع النسيج الالي، لتعديل عقد العمل الجماعي الذي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين الطرفين ، وفق نص المادة ٧ من العقد ، على أن لا يتم التعديل الا بموافقة الطرفين . وفي حالة عدم الاتفاق اي فشل الوساطة ينقل النزاع فورا الى اللجنة التحكيمية (المادة ٥٥ من العقد) .

كان السبب الذي دفع النقابة لاجراء مفاوضات التعديل ، مطالبة بعض عمال المصانع ، بزيادة اجورهم وكي تحدد النقابة موقفها ، دعت عمالها الى اجتماع لم يحصل رغم حضور بعض العمال . فتعين موعد اخر للتشاور بأمر المواد التي يرغبون بتعديلها لتقوم بدور الوسيط (ان لم تكن الى جانب أرباب العمل : تأجيل موعد الاجتماع) . بينهم وبين أصحاب المصانع ، معلنة بذلك عدم معرفتها بمطالب عمالها ، متخلية عن دور النقابة الحقيقي : تحديد المطالب وصياغتها ونشرها بين العمال ، وتنظيمهم في لجان مصانع تنمي وحدتهم في اطار مواجهة موحدة ، تتحول اثناءها الوحدة القانونية التي يشرعها عقد العمل الجماعي ، الى وحدة فعلية في وجه وحدة أصحاب المصانع (الطرف الاخر في العقد) . وذلك للحد من ارهابهم داخل المصانع ، ولفرض تعديل بعض مواد العقد .

ماذا يبغي أصحاب العمل من العقد الجماعي

ويشكل العقد المذكور نموذجا لتطبيق قانون العقود الجماعية ، وتبرز من خلال مواده العلاقات الفعلية بين الدولة وأصحاب المصانع والعمال :

في الفصل الاول : تنص المادة ٧ على ان مهلة العقد سنتين « ولا يجوز للمصنع أو النقابة أن تعدل من شروط او أحكام هذا العقد قبل انقضاء السنتين المذكورتين . يتجدد العقد تلقائيا لسنتين اخريين ما لم يخطر احد الفريقين الاخر ، برغبته في تعديله او انهائه .. قبل انتهاء العقد بتسعين يوما على الاقل » . اذا عطفنا هذا النص على ما ورد في المقدمة ، لاتضحت غاية الفريق الثاني ، أصحاب المصانع ، من توقيع العقد .

فالفريق الثاني يستهدف تأمين العلاقات المستقرة والسلام الاجتماعي بتحقيق ظروف عمل مرضية وأجور معقولة للعامل ، وتحقيق مستوى مرتفع من الانتاجية والانتظام .

● اذن ان غاية اصحاب المصانع ، اقامة « علاقات مستقرة » بينهم وبين العمال لمدة سنتين ، لما لهذا الثبات من اثر على ثبات كلفة انتاج السلعة ، وعلى استقرار العلاقة بالاسواق التي يبيعون فيها انتاجهم .

فيمكن لصاحب المصنع أن يحسب بدقة مقدار تكاليف رأس المال المتحرك وبالتالي مجمل استثماراته في المؤسسه فاي توقف عن العمل يقدم عليه العمال مثلا لزيادة رواتبهم ، يعرض صاحب المعمل ، في حالة المنافسة ، الى خسارة جزء من الاسواق التي يصرف فيها انتاجه. وفي حاله زيادة الاجور يتعرض لدفع زيادة ، لم تكن في حسابه ، بسبب حجم العمالة الكبير في المصانع الموقعة للعقد . مما يفسر عدم شمول العقد لمعامل النسيج التي لا تشغل عددا مرتفعا من العمال .

ان استقرار العلاقات هي غاية أصحاب المصانع وهو ما يحققه العقد . ويقابله تامين مستوى محدد من الاجور يتقاضاها العمال. وهذا ما يشرع له الفصل الثاني .

العقد يفتت وحدة العمال

يفصل العقد بين العمال والمستخدمين . فالعمال يقبضون أجرهم مرتين في الشهر . والمستخدمين مرة واحدة . على أن تصنيف المستخدمين وتحديد رواتبهم ورتبهم تترك الى مرحلة لاحقة . اما تصنيف رتب العمال والتي على اساسها يجري تحديد رواتبهم انطلاقا من الحد الادنى للاجور ، تشوبه اعتباطية بالغة في أمرين :

١ — تضم الفئة الخامسة والتي يقبض العامل فيها (٦٫٤٠ الحد الادنى) ، أكثرية عمال المعمل . أما الفئة الاولى ، والتي يقبض العامل فيها (١١ ل.ل.) ، فتضم فوج أو قسم ميكانيكي درجة أولى . وهؤلاء طبعا اقلية .

٢ — تدخل في ذهن العمال أن الاقدمية والكفاءة هي سلم الانتقال من فئة الى أعلى منها . وأن مسؤولية عدم الانتقال تقع على العامل نفسه. مع أن الذي يقرر الانتقال ، رغم محدوديته ، الحاجة لزيادة الانتاج وللخبرات وبالتالي هو الوساطة والمحسوبية والرشوة لتفريق العمال .

لا يعني ذلك رفض تصنيف الراتب والرتبة، بل يعني المطالبة بتصنيف فعلي يقوم على مدى الجهد والدراية اللذين يتطلبهما عمل العامل في كل فئة ، بحيث يكون الراتب متناسبا مع الجهد والخبرة . اذ ما هو الفرق في الجهد الاضافي أو الخبرة الذي يبذله عمال الفئة الرابعة عن الخامسة ، والفرق في الراتب هو ٣٥ ق.ل. فقط ؟ وهذا ما يجب أن تقوم النقابة بتحديده ، واجراء التعديلات في الرتب والراتب على أساسه بالنسبة للعمال المياومين .

تعديلات أساسية

اما بالنسبة لعمال الانتاج ، (الذين يتقاضون اجرا مقابلا لما ينتجونه) ، فعلى النقابة أن تحدد متوسطا معينا بالانتاج وتحسب على أساسه معدلا متوسطا للاجر ، بحيث لا يستثمر رب العمل فترة شباب العامل وحيويته وقدرته المرتفعة على الانتاج ويتركه بعد أن يتقدم في السن ، وتهبط قدرته على الانتاج ، يتقاضى اجرا منخفضا وينتهي الى الصرف .

وهذا يتطلب زيادة على الراتب دورية ، والزامية ، وليس على « ضوء الامكانات الماديه » . المادة ٢٢ .

ولا يكفي أرباب العمل تحايلهم ، لانقاص اجر العامل ، بل يفضحون سرقتهم لاجره في المادة ٢١ والنقابة لا ترى بل توقع :

« يعوض على الاجراء عن ساعات التعطيل ٦٠٪ من متوسط الاجر ، في حالة التوقف نتيجة لعطل ميكانيكي ، و ٧٥٪ في حالات الخيوط الضيقة (المصورة) و ٩٠٪ في حال عدم وجود مدات أو سدوات وفي حال عدم تأمين المواد الانتاجية للالة . »

مع أنه واضح أن لا مسؤولية أطلاقا على الاجراء في حالات التعطيل المذكورة ، فلماذا الاقتطاع من أجورهم . هذه المادة يجب أن تلغى الغاء تاما .

— لا بد من تعديل المواد التي تكرس هيمنة وارهاب رب العمل تحت اسم احكام تنظيمية « ... تعتبر كل مراسلة أو شكوى لم تقدم بطريق التسلسل بدون مفعول .. وكأنها لم ترد . »

— وتعديل المواد التي تعطي للادارة حق فرض العقوبات مهما كانت باتجاه تشكيل لجنة من العمال ..

— الغاء المادة ٥٢ التي تجبر العامل أن يوقع على عدم الالتحاق بأي مصنع لبناني منافس يقوم بذات الاعمال التي ينتجها المصنع ، خلال ستة أشهر من تاريخ ترك العمل في المصنع والالتزام برد ثلث المبلغ الذي يكون قد تقاضاه منه .

— اضافة مادة : تجعل صرف أي عامل خاضعا لموافقة النقابة . توفيرا « لاستقرار العمل » وذلك للحد من عسف أرباب العمل في تطبيق المادة ٥٠ من قانون العمل (المادة التي تجيز الصرف الكيفي) .

— بمقابل استفادة اصحاب المصانع من العقد فان استفادة العمال تكون في :

١ — تطبيق الحد الادنى للاجور مناسبا لاوضاع عمال لا يقبضون الحد الادنى .

٢ — وضعهم في حالة قانونية واحدة ، كفريق مساو لارباب العمل .

اذا كان العقد يمثل شكليا علاقة طرفين متساويين ، فانه ، فعليا ، يمثل شروط طرف اصحاب المصانع على العمال متمثلين بالنقابة . انه يمثل تفوق أصحاب المصانع المطلق .

ونفيا لاي التباس ، فالمادة ٥٧ تفرض على النقابة طيلة مدة العقد الامتناع عن القيام بأي اضراب قبل وأثناء مرحلة الوساطة ، وأثناء مرحلة التحكيم . والمادة الثامنة تحيل اي اختلاف الى اخلال بواقع « العلاقات المستقرة » اي هيمنة ارباب العمل الى الوساطة والتحكيم، مستقدمة بذلك الدولة حتى تعيد للاختلال توازنه .

الوساطة :

تجري في حالة النزاع الجماعي . واذا نجحت الوساطة ترتبت عليها مفاعيل العقد الملزمة . مع أن لجنة الوساطة تشكل من أفراد من الدولة ، وأرباب العمل والعمال، ويمنع قبلها واثناءها الاضراب . بحيث أن أي اجراء يقوم به رب العمل ، ويستدعي الموقوف بوجهه مباشرة بحزم ، اي التوقف عن العمل من قبل العمال ، لا يعتبر شرعيا . لانه لا بد من الوساطة التي تستمر ما يزيد عن ١٥ يوما . وهي فترة يستطيع خلالها صاحب العمل الضغط على العمال . واذا كانوا قد بدأوا بالاضراب وعلقوه ، حتى انتهاء الوساطة ، تكون المدة كافية لشق العمال ، وضرب وحدتهم ان برشوة البعض او صرف العناصر النشيطة .

وفي حال فشل الوساطة يصبح الاضراب شرعيا ، لكن بعد أن يكون قد تفكك .

— تبدأ مرحلة التحكيم اما فورا في حالة المؤسسات العامة أو المرافق العامة التي تديرها هيئات خاصة أو كحد أقصى بعد ١٥ يوما من فشل الوساطة في حالة المؤسسات الخاصة .

وقرارها مبرم . هنا تقدم الدولة نفسها كحكم نزيه ، يفرض ارادته بعد أن يكون الطرفان قد تعذر عليهما الاتفاق . فالتحكيم يمثل موقف الدولة الذي يعيد التوازن للعلاقات المضطربة و « الانتظام في العمل » الذي يخدمان مصلحة أصحاب المصانع .

— هكذا تحول قانون العقود الجماعية في مرحلة تفكك الطبقة العاملة ، وهزال حركتها النقابية ، الى قيد على حركة العمال . فالعقد الجماعي بين عمال التداول في المرفأ وعددهم ٣٥٠ ، تحول الى حاجز يواجه تثبيت مئات العمال ، رغم توسع المرفأ الى ٧ أحواض و ١١ رصيفا بـ ٥٢ عنبرا ، منذ السنة التي كان يعمل فيها ٣٥٠ عاملا فقط .

عكس ما توقع النقابيون « اليساريون » عند صدوره سنة ١٩٦٤ لم يدفع القانون الحركة النقابية الى الامام ، حصل هذا التصور لان القانون يفرض نسبة عالية (٦٠٪) من العمال المنتسبين للنقابة كي تستطيع النقابة توقيع عقد جماعي . فقام استنتاج ان القانون يدفع الطبقة العاملة للتوحيد في حركتها النقابية ،ويقر حق الاضراب خلال فترة الوساطة والتحكيم .

ان ما حصل هو عكس الوضع الفعلي فقد تحولت الحقوق التي اقرها قانون العقود الى قيود على نمو حركة الطبقة العاملة ، باتجاه وحدتها . وكرس تبعية الحركة النقابية لأصحاب المصانع ، وتمكنت الواسطة من نسف حق الاضراب .

لكن تحركا موحدا ومتراصا يستطيع أن يكسر حتى قيد العقد الجماعي وقانونه . فقد استطاع عمال البترول ، صيف ١٩٦٤ ، وبعد صدور القانون الذي يعتبرهم « مصلحة عامة » تخضع للوساطة والتحكيم ، استطاع العمال المضي في اضرابهم، وكسب زيادة هامة في الاجر .

معهد الفنار الزراعي

تعليم «معرّب» وإعداد للبطالة

انشيء المعهد الزراعي الفني الثانوي .. الفنار ، حتى يلبي حاجة البلد من مساعدين يملكون قدرا من المعلومات النظرية .. ويملكون أيضا المقدرة على تطبيق هذه المعلومات في الحقل .

واذا كانت هاتان الغايتان — النظرية والتطبيقية — هما سبب انشاء المعهد ، فان نظرة موضوعية تظهر الهوة السحيقة التي تفصل بين الغاية والنتيجة .. وحتى نستطيع أن نتبين ذلك لا بد من القاء نظرة ولو سريعة على الدراسة ، والمناهج ، وأساليب التدريس .

مبدئيا يحمل طلاب المعهد الشهادة التكميلية (البريفيه) وهم فازوا بامتحانات الدخول .. يمضي بعدها الطلاب مدة ثلاث سنوات ، حيث يعتبر طالبا داخليا في المعهد .. يتخرج بعدها حاملا شهادة مساعد فني زراعي ..

مواد التدريس

أما ماذا يدرس الطلاب في هذه السنوات الثلاث ؟!. نستطيع الجزم بأن المواد النظرية الفنية ذات مستوى عال ، اما ماذا يبقى منها بعد التخرج فهنا بيت القصيد !!

ان معظم المدرسين في المعهد هم من حملة شهادة الهندسة الزراعية ، الذين يقومون بترجمة ما تعلموه في جامعاتهم — بلغة عربية لا يحسدهم عليها الا من لا يعرف كيف يجمع الحرف — فيبصمها الطلاب بصما حتى يستطيعوا النجاح بالامتحانات ، لان معظمهم لا يعطي علامة نجاح للطالب اذا خرج الطالب في أجوبته عن حرفية « الامالي » المترجمة ..

كما أن هناك قسما من المدرسين يتعاقدون مع وزارة الزراعة ، ويدرسون ساعات معينة بأجر مرتفع جدا .. وهذه الفئة من الاساتذة هي التي تتحكم في سير الامور عمليا نظرا للثقل الذي تمثله في وظائفها او في واسطتها .

أما المهارة التطبيقية — المفترض بالمعهد اكسابها لطلابه فيقوم بشرحها مهندسون لا يعرفون عنها شيئا البتة ، مثلا :

الالات الزراعية : حيث يفترض بالطالب أن يفكك ويركب وحتى يصلح الجرارات الزراعية .. والمعدات الزراعية . كالات الرش ، والسكك الخ ..

وهذه المادة يدرسها مهندس زراعي ، وكل ما يقوم به الطلاب هو دراسة نظرية مترجمة ، ومشوار الى الكاراج (ليس تابعا للمدرسة ولكن لحسن الحظ قريب منها) التابع لوزارة الزراعة ، ويستعمل لاصلاح الياتها .. والسلام .

كما أن مادة البستنة تدرس في الغرف فقط ، وهناك ساعات طويلة يقضيها الطلاب في نكش الارض .. فقط لمجرد اضاعة الوقت .

لكن احيانا قد يقوم الطلاب بعمل مثمر .. مثل زرع البطاطا ، تقليم اشجار الليمون ، والاشراف على منحلة تابعة لوزارة الزراعة . في هذه الحالة ، يستعمل الطلاب كعمال ليس الا ..!؟ أما المحصول فيذهب الى وزارة الزراعة .

لكن الطالب يقضي فترة تدريب في صيف السنة التالية تقدر بستين يوما .

— عشرون يوما حوش السنيد — تابع للجامعة الاميركية — هذه الفترة مثمرة .

— عشرون يوما في مركز الابحاث العلمية — الفنار — وهذه الفترة مثمرة أيضا .

— عشرون يوما في «العبد» ، شمالي طرابلس وهي مدة غير مثمرة ابدا .

العلاقات داخل المعهد

أما العلاقات داخل المعهد فهي خطيرة جدا لكونها تنمي في الطلاب عادات وممارسات شاذة ، كما أنها تنمي عندهم شعورا طائفيا لا حدود له . أما لماذا كل هذا التشاؤم ؟!.

ببساطة استطيع أن أشرح ذلك :

في احدى الدورات ، عندما دخل الطلاب الناجحون الى المعهد كانوا لا يعرفون بعضهم البعض ، وبما أن الطالب هو داخلي في المدرسة حكما — أي أنه ينام ويأكل في المدرسة — فقد جرى توزيع الطلاب في غرف المنامة .. وبعد اسبوع على الاكثر اكتشف الطلاب أن المسلمين وضعوا في غرف لوحدهم والمسيحيين وضعوا بغرف اخرى ، دون أي مبرر معقول .

فبدلا من دمج الطلاب ببعضهم البعض جرى توزيعهم على هذا الاساس الطائفي ، فبقي الطلاب مدة ثلاث سنوات مقسمين بين مسلم ومسيحي . ونميت صداقاتهم على أساس طائفي أيضا .. فالمسلمون يتجولون لوحدهم.. يلعبون مع بعضهم ، يجلسون على طاولات خاصة بهم وكذلك المسيحيون .

من ناحية ثانية ، يسود المدرسة جو بوليسي عام . فمثلا المطالعات ممنوعة ، خاصة المطالعات السياسية ويجري كل مدة حملة تفتيش ما قبل المدير والاساتذة في خزانات الطلاب وتحت فراشهم لمصادرة الكتب التي قد توجد

ولكن هذا ليس كل شيء ، ففي المدرسة « تعاونية » ، اعضاؤها الطلاب ينتخبون ممثلين عنهم — يفرضون عادة فرضا — ويقوم هؤلاء الممثلون بشراء الحاجيات والاغراض والمؤن التي يتطلبها المعيش . وقد تحولت هذه التعاونية الى شركة ينهب منها جزء كبير من منحة الطلاب — البالغة مئة ليرة شهريا — من قبل الادارة والممثلين على السواء .

لكن كل هذه الاجراءات البوليسية وكل هذه الوسائل الرخيصة التي تمارس على الطلاب ، لم تمنعهم من التحرك المطلبي والسياسي فرأينا الطلاب في المدة الاخيرة — بعد عام ١٩٦٧ — يشاركون رغم أنف الادارة والوزارة في كل التحركات الجماهيرية في مظاهرات واضرابات .

كما أن الطلاب تحركوا أكثر من مرة مطالبين بنسف العلاقات السائدة .. وبتعديل المناهج ..

بطالة الخريجين

بعد هذا العرض السريع ، تبقى قضية هامة ، على الطلاب أن يتكاتفوا من أجل اقرارها ، وهي تأمين عمل للخريجين .

لكن قد يقال : ان معظم الخريجين يعملون ، وأن المدرسة لا تخرج الا ثلاثين طالب كل عام كحد أقصى .

لكن الحقيقة مختلفة تماما ..

ابتدأت البطالة تتفشى بين خريجي المعهد ، فالطلاب الذين تخرجوا سنة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ مثلا لا يزالون عاطلين عن العمل . كما أن قسما من خريجي الدورة السابقة يعملون عند غطاس وغيره بأجر منخفض جدا لا يتعدى المائتي ليرة في الشهر . وان معظم طلاب دورة ٦٧ — ٦٨ و ٦٨ — ٦٩ يعملون مياومين في المشروع الاخضر وغيره من المؤسسات .. وهم مهددون بالطرد بين لحظة وأخرى .

— اذن قضية تأمين عمل للخريجين مطلب اساسي وملح لكل الطلاب ، وحتى لمعظم الخريجين .

— من جهة ثانية ناضل طلاب المعهد بضراوة وأعلنوا الاضراب أكثر من مرة .. حتى يؤمنوا معادلة شهادتهم بالبكالوريا القسم الثاني .

وقد استطاع الطلاب انتزاع المطلب من المسؤولين ، ولكن كعادة الدولة ونتيجة لضعف وعي الطلاب ولكونهم غير منظمين قامت الدولة بافراغ هذا المكسب من محتواه فجاء على الشكل التالي :

تعتبر « الشهادة الزراعية الثانوية ، المنشأة بموجب القانون الصادر بتاريخ ١٧—٨—١٩٦٢ من الشهادات التي تخول حاملها « حق متابعة تخصصه في معاهد التعليم الزراعي العالي ، شرط أن لا يقل معدل علاماته في امتحانات السنة الدراسية الاخيرة عن ١٣ على ٢٠ ».

— فأولا نسأل المسؤولين : أين هي معاهد التعليم الزراعي العالي في لبنان ؟!

— ثانيا : من يضمن للطلاب ان ينالوا علامة ١٣ على ٢٠ في اخر السنة الدراسية الاخيرة سوى قلة من الطلاب تتسرب الاسئلة اليهم ؟!.

اذن هناك نقطتان هامتان تلتقي عندهما حاجات ومصالح الطلاب وحاجات ومصالح الخريجين :

— تأمين العمل للخريج .

— معادلة شهادته .. بشكل تخوله متابعة دراسته الجامعية في فروع التعليم الزراعي وفروع العلوم الطبيعية — نبات ، حيوان ، جيولوجيا ، كيمياء — أو متابعة تخصصه في الفروع البيطرية اذا شاء ذلك .

وحتى نستطيع ذلك لا بد من أن نعمل من طرفين : طلاب المعهد من جهة والخريجيون من جهة أخرى ..

أما الطلاب ، فان باستطاعتهم تشديد نضالهم بالتعاون مع الخريجين — وذلك اذا وعوا أوضاعهم ونظموا أنفسهم بعيدا عن وصاية الادارة ، وتسلطها ، وذلك بعقد جمعيات عمومية — وهي متيسرة لان الطلاب في قسم داخلي — ينتخبون فيها ممثلين عنهم على أساس مهمات محددة تعطى لهم ويحاسبون عليها ، وعلى ان يكون للجمعية العمومية حق سحب الثقة من الممثلين ككل او من أشخاص معينين اذا ما حصل تقصير أو اهمال في المهمات المحددة والمعطاة لهم .

اذ ذاك يصبح الطلاب قوة لا تستطيع لا الادارة ولا ازلامها من السيطرة عليها وحرفها ، ويصبح بامكان الطلاب متابعة نضالاتهم بشكل دائم ودقيق ، بالتنسيق مع الخريجين .

لبنان والسوق الأوروبيّة المشتركة

هل يقبل «السمسار» بأستغلال زبونه؟

يتخذ الحديث عن السوق العربية المشتركة أهمية استثنائية في الوقت الحاضر . فلا بد من التوقف ، وسط صخب اعلانات الوحدة « الثلاثية » التي تضم سوريا ومصر وليبيا ، لدى مسألة ما حققته الانظمة العربية المختلفة من تكامل اقتصادي في الماضي ، ومدى قدرة هذه الانظمة على اتباع هذا الطريق فعلا .

وبالتأكيد فان انشاء سوق عربية مشتركة يعتبر حدثا تقدميا اساسيا . وينطلق هذا التقييم من مسألتين :

فالسوق المشتركة اذ تشجع التبادل فيما بين الدول الاعضاء ، على حساب التبادل مع الخارج ، فانها ترمي الى الخروج الجزئي من السوق العالمية الخاضعة تماما للسيطرة الاحتكارية للغرب الرأسمالي .

أن الخروج من العلاقة مع السوق العالمية هو شرط أول وضروري لبناء اقتصاد مستقل واشتراكي .

وبمقدار ما تنمو السوق المشتركة في هذا الاتجاه فانها لا بد أن تصطدم بالمصالح الامبريالية والمصالح الرجعية التابعة لها في المنطقة .

من جهة أخرى ، ان السوق المشتركة اذ تحرر التبادل التجاري فيما بينها من القيود الجمركية والادارية ، فانها تخلق سوقا أوسع لمنتجات البلدان الاعضاء ، الامر الذي يقود منطقيا الى فتح مجالات التصريف أمام الصناعات القائمة والى توسيع حجم الصناعات والوحدات الانتاجية المختلفة الى حد أكبر ، يضمن تقليل سعر الكلفة وتحسين نوعية الانتاج . وهي مسائل ذات أهمية حاسمة في نمو وتطور صناعات العالم الثالث التي تواجه منافسة متفوقة ، كما ونوعا .

الى أي حد استطاعت الدول العربية سواء عبر المعاهدات الثنائية فيما بينها اوبالاخص عبر اتفاقي الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ان تحقق هذين الهدفين ؟

من جهة تفيد الارقام المتوافرة حصول ارتفاع كبير في التبادل فيما بين الدول العربية . فقد وصلت صادرات مصر الى الدول العربية في ١٩٦٠ الى ٥ اضعاف قيمتها في ١٩٥٣ . كذلك بالنسبة لصادرات سوريا الى البلدان العربية ، الا ان هذه الارقام ، برغم ضخامتها للوهلة الاولى ، تخفي واقعا لا سبيل الى تجاهله : ان نسبة الصادرات فيما بين الدول العربية لم تتعد ١٠ بالمئة من الصادرات الاجمالية :

ارقام ١٩٦١ — ١٩٦٣ (1)

البلد	الصادرات الى البلدان العربية	الصادرات الاجمالية
مصر	٣ر٣٪	٧ر٩٦٪
سوريا	٣ر١٠٪	٧ر٨٩٪
العراق	٦ر٢٪	٤ر٩٧٪
الكويت	٤ر٢٪	٦ر٩٧٪

١ — لا يفيد ارتفاع ارقام تصدير لبنان الى المنطقة العربية أي مغزى مختلف . اذ يلعب لبنان في هذا المجال دور تصريف منتجات الغرب وليس منتجاته الخاصة .

هذه الارقام تفضح واقعا ذا طبيعة استعمارية صارخة : فمعظم منتجات الدول العربية تصرف في السوق العالمية ، حيث تخضع للشروط الاحتكارية التي تجعل كل تبادل بين بلد متخلف وبلد رأسمالي متقدم ، عملية نهب واستنزاف مكشوفين لصالح البلدان المتقدمة ، والنتيجة الحتمية لذلك هي ضرب القوى الانتاجية في هذه البلدان المتخلفة ، وبالتالي اعادة خلق شروط استمرار تبعيتها .

لماذا فشلت الانظمة العربية المختلفة في تحقيق الشرطين الاساسيين لقيام سوق عربية مشتركة ، أي الخروج الجزئي من السوق العالمية ، وتحرير التبادل بينها على نحو يجعل اقتصادياتها متكاملة ؟ يميل المفكرون البرجوازيون الى القاء اللوم على ما يسمونه « وضع العجلة أمام الحصان » أي تقديم « السياسة » على « الاقتصاد » ، داعين الى اعطاء الاولوية للعوامل « الاقتصادية » . من الواضح أن هذا الحكم ينطلق من فهم « تكنوقراطي » للامور يتجاهل ان تحقيق الاهداف الاقتصادية لا يرتكز الى حسابات منطقية بحتة يكفي الاقتناع بها لكي تصبح واقعا ملموسا ، بل انه يستند الى القوى الاجتماعية المحلية القائمة ، والى قدرتها على مجابهة سيطرة النظام الرأسمالي العالمي . اذا كان يصح القول أن تحقيق سوق عربية مشتركة يخدم مصالح شعوب المنطقة العربية على حساب المصالح الاستعمارية ، فالسؤال المطروح هو : الى أي حد تستطيع الانظمة العربية تحقيق هذه المهمة ذات الطابع « التحرري » ؟ للاجابة على ذلك ينبغي التفريق بين نمطين من الانظمة :

— الانظمة العميلة والتابعة كليا للغرب ، حيث يرتكز وجود الطبقات الحاكمة حاليا على استمرار وتمتين العلاقة الاستعمارية . ان بقاء الطبقة الرأسمالية « السمسارة » في لبنان لا يتأمن الا باستمرار عملية النهب التجارية للبلدان الغربية التي تقبض هذه الطبقة ثمن تسهيلها .

— أنظمة رأسمالية الدولة في بلدان كمصر وسوريا والعراق التي يشكل عجزها على الصعيد الاقتصادي — صعيد تحقيق شكل ما من أشكال السوق المشتركة — جانبا من عجزها عن الانتقال الى بناء مجتمع مستقل اقتصاديا واجتماعيا . وبالتأكيد كان لا بد لتراجع هذه الانظمة في المعركة القومية — القبول بالحل السلمي والاعتراف باسرائيل — وبرغم اعلانات « الوحدة » من أن يؤدي الى مزيد من التراجع بالنسبة للاهداف الاقتصادية .

الحصيلة المنطقية لهذه المقدمات هي تأكيد ارتباط مشاريع التحرر والتكامل الاقتصاديين ، بقواها الاجتماعية والطبقية . بالتالي فتحقيق السوق العربية المشتركة ، ومن ثم الوحدة الاقتصادية ، أمر يدخل ضمن مهام حركة التحرر العربية ، ويبقى رهنا بتطور هذه الحركة ، وبقدرتها على ازاحة الانظمة العربية سواء العميلة منها أو العاجزة .

سرّ «الديمقراطية» المفاجئة في موقف مجلس نقابة المعلمين

منذ انتخاب مجلس نقابة المعلمين الحالي قبل أشهر ، لم يبادر المجلس الى اي طرح محدد لمطالب المعلمين التي قامت من أجل تحقيقها اضرابات عديدة سابقة . كما أن الانقطاع كان كاملا بين المجلس وبين جمهور المعلمين الذي لم يدع الى أية مشاركة سواء على صعيد نقاش المطالب الملحة التي تمس مصالح المعلمين أو على صعيد وسائل التحرك الكفيلة بتحقيقها .

.. ومنذ ايام فوجيء المعلمون « بتوجه جديد » لمجلس النقابة تمثل في اصدار نشرة تتحدث عن المطالب ، وفي الطلب الى مجالس الفروع ومجلس المندوبين بأن تعقد اجتماعات لمناقشة خطوات تحقيقها .

فما هو سر هذا « التوجه الجديد » وما مبلغ الجدية التي ينطوي عليها ؟

اذا كانت « النشرة » المذكورة قد استعادت المطالب الرئيسية للمعلمين كعناوين عامة ، الا انها لم توضح أبدا مفهوم مجلس النقابة لمضمون هذه المطالب على شكل مشاريع واضحة ومحددة . وهو أمر قصد به المجلس ولا شك أن يعطي لنفسه حرية واسعة على هذا الصعيد فلا يلتزم بما هو أكثر من التكرار اللفظي العام للمطالب .

أما « النزعة الديمقراطية » المفاجئة التي ظهرت لدى مجلس النقابة بدعوته مجالس الفروع ومجلس المندوبين الى الاجتماع والنقاش ، فانها تنطوي في الواقع على مناورة لا تستهدف أكثر من التمهيد للانتخابات النقابية خلال العام المقبل .

فمجالس الفروع لا تملك أساسا سوى صلاحيات استشارية . ومن هنا فان مجلس النقابة ليس ملزما على الاطلاق بالنتائج التي يمكن أن يتوصل اليها النقاش داخل تلك المجالس . اما مجلس المندوبين ، الذي يتمتع ببعض الصلاحيات الالزامية ، فان طريقة دعوته كانت توضح غاية مجلس النقابة من ورائها ، وهي غاية محض شكلية . فالدعوة لم توجه الى أعضاء المجلس فردا فردا بحيث يمكن أن يكتمل نصاب الاجتماع وتحضر غالبية المندوبين وهي على بينة من موضوعات النقاش والغاية الفعلية للاجتماع . لقد وجهت دعوة عامة في بعض الصحف حددت يوم الاجتماع ولكنها اغفلت تحديد الساعة التي سوف ينعقد فيها ولم تشر اطلاقا الى جدول الاعمال .

ثم أن الوقت الذي اختاره مجلس النقابة للقيام بمبادرته المذكورة ، كان يفضح أساسا الغاية الشكلية الانتخابية منها . فأثارة المطالب ودعوة مجالس المندوبين ومجلس الفروع الى مناقشة خطوات تحقيقها بينما لم يبق من السنة الدراسية غير شهرين ، كل ذلك معناه أن مجلس النقابة لا يستهدف فعلا تحريك المعلمين في أية خطوة نضالية محددة . ولو كان المجلس جادا في مبادرته لكان عليه القيام بها قبل اشهر عندما كان المجال فسيحا أمام المعلمين للتحرك بأشكال مختلفة (اضرابات مثلا) دعما لمطالبهم المزمنة والملحة . من هنا لا يعود لخطوة مجلس النقابة الاخيرة من معنى سوى ايهام المعلمين بانه يتحرك من أجلهم تمهيدا لكسب ولائهم في الانتخابات المقبلة .

يبقى حديث المطالب التي تمس مصالح جمهور المعلمين ، وفهم مجلس النقابة الحالي لها وهو أمر سوف نعود الى تناوله في معالجات مقبلة . ذلك أن الموقف الفعلي للمجلس من تلك المطالب هو في النهاية موقف مشدود الى مصالح أصحاب المدارس ومواقف الدولة ، أكثر مما هو مشدود الى مصالح المعلمين الفعلية .



الخلفية السياسيّة للحركة الطلابيّة المغربيّة

بقلم: أ.. الريفي

في واقعنا الطبقي يقف الطلاب كاحدى الفئات الاجتماعية للبورجوازية الصغرى • رغم اختلاف الاصول الطبقية لمختلف المجموعات الطلابية في الهيكل الجامعي ، ورغم الطموحات الطبقية التي تؤهلهم لها المرحلة الجامعية •

لقد مثل الطلاب دوما الفئة المتقدمة في هذه الطبقة ، والطليعة التكتيكية لمختلف مراحل النضال التحرري ، هذه الحقيقة يثبتها تاريخ نضال شعبنا سواء في المرحلة الاولى من النضال ضد الاستعمار التقليدي ، حيث انبثقت النواة الاولى للحركة الوطنية من جامعة القرويين وابن يوسف ، أو في المرحلة الحالية من نضالنا ضد الاستعمار الجديد ، حيث أخذ الطلاب دورهم بجانب الجماهير الكادحة في كل النضالات ضد نظام التبعية والحكم المطلق .. ولا أدل على ذلك ، من كون الطلاب هم من الفئات الاولى التي طرحت مشكل السلطة « انتخاب مجلس تأسيسي ديمقراطي — البرلمان » بالمفهوم الديمقراطي الاصلاحي المتقدم آنذاك وكذلك الدور البطولي الذي أخذه الطلاب في انتفاضة مارس الجماهيرية ، هذه الانتفاضة التي ستشكل بدورها الخاتمة التاريخية للتجربة الاصلاحية .

ان الطلاب مهما تقدم دورهم في الصراع الطبقي ، ومهما اتخذ من أشكال وصيغ سياسية أو نقابية متنوعة وثورية ، لن يستطع دورهم أن يتجاوز في أحسن الاحوال الطليعة — التكتيكية للنضال التحرري .. أما المهمة الرئيسية في الثورة ، وقواها التاريخية، هي العمال والفلاحون الفقراء .. وصيغة هذه القوى في الثورة هي التحالف فيما بينها، وضم كل القوى الطبقية الحليفة الاخرى ، تحت قيادة ايديولوجية وسياسة الطبقة الطليعية العمالية .

هذه المفاهيم الاولية ، أعطيناها حق الصدارة في التقديم حتى نبعد كل شبهة أو تزييف لدى من يرون في الصراع الحالي داخل الحركة الطلابية المغربية ، نسخة طبق الاصل للحركة الطلابية الفرنسية ، أو من يرون فيها تطرفا يساريا لا يليق بالحركة الطلابية كمنظمة نقابية جماهيرية ولا كفئة اجتماعية محدودة الافاق الطبقية .

منذ انشطار البورجوازية الصغرى وبعض الفئات الطبقية المتقدمة عن الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الاستقلال ، انجرت الحركة الطلابية تحت لواء وقيادة القوى التقدمية ، التي اضطلع بدورها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و « الحزب الشيوعي » .

لقد كانت مرحلة ١٩٥٩ — ١٩٦٥ مرحلة مد تقدمي ، تصاعدت فيه نضالية الجماهير تحت القيادة الايديولوجية والسياسية والتنظيمية للبورجوازية الصغرى — وكان هذا المد يتناسب من جهة أخرى مع مثيله على الصعيد العربي عموما — وفي مناخ هذه التجربة النضالية ، تحكمت في المنظمة الطلابية نفس القوانين التي تحكمت في القوى التقدمية ، فلقد أخذت المنظمة الطلابية كل مضامينها السياسية والايديولوجية والنقابية من نفس الارضية التي تنطلق منها القوى التقدمية .

وهكذا تشكلت قاعدتها الجماهيرية العريضة على أساس الخط السياسي البرلماني ، كما اشتقت مفاهيمها الايديولوجية من نفس المنطلقات الانتقائية او التجريبية ، والتي تنظر الى الاشتراكية كعملية اقتصادية أساسها التخطيط ، والاصلاح الزراعي ، وقطاع الدولة .

« ولقد كانت هذه المنطلقات لا تختلف مطلقا عما يتلقاه الطالب في دروسه الاكاديمية البورجوازية عن الاشتراكية » .

أما « ماركسية » الحزب الشيوعي المغربي فقد عجزت عن أن تقلب البنية الايديولوجية والسياسية لجماهير المنظمة « فهي ماركسية مغربية » تقبل باصلاح الهياكل الاجتماعية — الاقتصادية في اطار الملكية الدستورية » وهي تلتقي في نهاية التحليل مع الانتقائية سواء في منطلقاتها الاستراتيجية او الايديولوجية . ان المبادىء الاربعة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب :

« استقلال المنظمة ، جماهيرية المنظمة ، تقدمية المنظمة ، وديمقراطية المنظمة » لا تشكل في مضمونها التاريخي الفعلي ، اذا أردنا أن نتجاوز التعريفات النظرية المبسطة ، الا المتجاوز السياسي والايديولوجي لمفاهيم البورجوازية الوطنية « حزب الاستقلال » .. وهكذا ، لم تعد تمثل العناصر الاستقلالية ، الا شرذمة ضعيفة ليس لها مكانها جماهيريا ولا سياسيا وسط الحركة الطلابية،فلم يبق أمامها بالتالي الا الخروج من المنظمة ووحدتها وانشاء ما يسمى بالاتحاد العام لطلبة المغرب .

ان هذه المبادىء الاربعة لم تكن من قبل لتشكل عرقلة لنمو نضالية الجماهير الطلابية، مهما أولت تعاريفها العامة من طرف مختلف القوى السياسية (عناصر الحزب الشيوعي ، الاستقلاليون) لانها كانت تعتمد على الولاء السياسي لجماهير الطلبة للقيادة السياسية المتقدمة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. رغم أن تطبيقها في الواقع العملي لا يحتوي كل مضامينها النظرية ، فالاشكال التنظيمية وطريقة الانتخاب في أجهزة المنظمة كانت في العمق اشكالا فوقية مفروضة ، يسترها الولاء السياسي الجماهيري العام لهذه القيادات .. أما استقلال المنظمة ، فهو لا يتعارض في الواقع العملي مع التبعية السياسية والتكتيكية احيانا مع خطة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . فالمؤتمر العاشر مثلا : اضطرت فيه المنظمة أن تلتزم الصمت، أو بالاحرى بعد ضغط العناصر الشيوعية ، أن تطرح بشكل مشوه وغير واضح ، مسألة السلطة « انتخاب مجلس تأسيسي —البرلمان» وذلك بأمر من الحزب ، وحسب خطته القاضية بتأجيل هذه المسألة ما دام الحزب في مركز ضعف بعد ضربة مؤامرة يوليو ١٩٦٣ ..

وهكذا .. لم تتعارض مطلقا هذه التعاريف، ولم تلغ التبعية السياسية استقلال المنظمة ولا جماهيريتها ولا تقدميتها ولا ديموقراطيتها في النهاية . اضطرت لشرح هذه المسألة لان المبادىء الاربعة التي يتغنى بها الجميع، كانت دوما تاخذ مضامينها من جدلية الواقع السياسي الحي لا من التعاريف العامة . ولقد أصبح حاملو هذه الشعارات بالامس ، وفي ظروف أخرى للقوى التقدمية ، يطرحونها بشكل مجرد ومصطنع قصد عرقلة نمو الحركة الجماهيرية الطلابية ، مثلما — بالضبط — حاولت العناصر الاستقلالية الرجعية أن تستغل هذه التعاريف لمصلحتها قصد عرقلة السير التقدمي للحركة الجماهيرية الطلابية ..

أما حركة الدعاية اليوم في الشعارات الاربعة ، فهي جماهيرية المنظمة كحجة مضادة أمام أي تحرك حر ومستقل قد يتجاوز مفاهيم القوى التقدمية العاجزة ..

بنفس المد التقدمي الذي شاهدته حركة الجماهير بجميع قطاعاتها تحت القيادة التقدمية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، تصاعدت نضالية الحركة الطلابية سواء على الصعيد السياسي أو النقابي .. وتوالت النضالات السياسية على الصعيد الوطني والتحرري عامة « الجلاء — الاستفتاء — الدستور — الثورة الجزائرية — أزمة كوبا — أزمة الكونغو لومامبا .. الخ » ..

أما على الصعيد النقابي فتركزت أساسا في نضالات التعليم الثانوي ، وكان أهمها نضال طلبة التعليم الاصلي الذي دام ستة أشهر من أجل ديمقراطية التعليم ، وتوحيده، وتعريبه ، وديمقراطيته « ولقد كان النضال النقابي في هذه المرحلة يواكبه ويعززه نضال سياسي ساخن يستند هو الاخر الى افاق وتطلعات البورجوازية الصغرى الصاعدة .. لكن ميزته الاساسية أنه كان يتمشى ونمو الحركة الجماهيرية سواء منها الطلابية أو الشعبية .. ولم تعان المنظمة آنذاك أزمة لا في بنيتها ومناهج عملها ولا في جماهيريتها وتقدميتها » .

انتفاضة مارس ١٩٦٥

طوت انتفاضة مارس ١٩٦٥ الجماهيرية مرحلة من مراحل نمو الصراع الطبقي «فتفجرت الازمة الطبقية للنظام وللقوى التقدمية » وتغير ترتيب القوى سواء على صعيد الطبقات الحاكمة او في الطبقات المعارضة ، وتعدلت شروط النضال تبعا لذلك .. لقد اتجه الحكم الى تركيز أرضيته الطبقية باتجاه ضمان تحالف أقوى بين الفئات المكونة له ، وعمل على تطوير اقتصادها تحت اشراف ومركزية الدولة ، بينما اتجه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نحو اليسار لتعديل بنيته الطبقية والتنظيمية ، نحو حزب بورجوازي صغير كامل النمو وأكثر فعالية بدل تجمع جماهيري عريض انتخابي التنظيم ، لكن دون المساس بالخط الاستراتيجي الاصلاحي العام (المذكرة التنظيمية ، الصراع مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل) ..

ونحو اليمين أراد الحزب الشيوعي أن يحل أزمته الجماهيرية ، وأن يطرح نفسه بديلا للمنافس الاصلاحي الاكبر (القوات الشعبية) بعد أن منيت مخططات القوات الشعبية بالفشل فتحول الحزب الشيوعي الى العلنية في مناخ جماهيري راكد ، وأفصح عن « ماركسيته المخزية » في ابشع ما وصلت اليه السياسة الاصلاحية الانتهازية ، وباءت محاولته هو الاخر بالفشل الذريع .

في هذه المرحلة انكمشت نضالية الجماهير لمدة سنوات ، ثم بدت بوادر مد جماهيري في السنتين الاخيرتين . (القطاع العمالي ، الطلبة ، الفلاحون) . لقد تبنت احزاب الاصلاح نهائيا سياسة الانتظار ترتقب من ورائها أزمة داخلية في الحكم تضطره لقاسمتها المسؤولية ، وتمكنها من امكانية المناورة والمساومة ، أو هي ترتقب في أحسن الاحوال ، انفجار جماهيري عفوي يسمح لها بأن تركبه من جديد ، فتساوم وتناور على اساسه . في هذا الخط السياسي دخل مسلسل التوحيد بين القوات الشعبية وقيادة الاتحاد المغربي للشغل من جهة ، وبين القوات الشعبية وحزب الاستقلال من جهة أخرى (الكتلة الوطنية) .. ان سياسة الانتظار تعبير عن قمة افلاس احزاب الاصلاح .

لم تخرج المنظمة الطلابية عن اطار هذه الازمة ، نظرا لارتباطها — كما اكدنا سابقا — بالارضية الايديولوجية والسياسية للقوى التقدمية « وفي هذه المرحلة بالذات بدأت التناقضات في صفوف الحركة الطلابية ، وبدأت المنظمة تفقد مكتسباتها النقابية في سنة كاملة (١٩٦٤ — ١٩٦٧) .. وأصبح من الضروري تحديد موقع المنظمة من هذه التناقضات الجديدة في الحركة الوطنية ، مكانها ودورها في هذه المرحلة .. وأصبح من الضروري أساسا قلب الارضية الايديولوجية والسياسية للحركة الطلابية .. فكيف اتجهت التناقضات داخل الحركة الطلابية ، وما هي افاقها . »

أولا : الثورة الفلسطينية :

لعل المنظمة الطلابية المغربية هي المنظمة الطلابية التي التزمت تجاه الثورة الفلسطينية بطرح نظري متقدم للقضية الفلسطينية .

ومن الغريب حقا ، ان تعي مؤخرة الشعب العربي في أقاصي البلاد العربية أبعاد الثورة الفلسطينية بهذه العجالة ، رغم التطور البطيء للفكر القومي العربي التحرري في منطقة شمال افريقيا بصفة عامة .

الا أن هذا الوعي لم يكن وحدة متكاملة داخل الحركة الطلابية المغربية ، ولم يكن موقفا موحدا ، بل كان تعبيرا عن ميزان قوى بين اتجاهين متعارضين داخل الحركة الطلابية ..

كان من الضروري أن نعطي ولو صورة وجيزة عن مكانة النضال العربي الوحدوي التحرري .. وبالتالي مكانة الثورة الفلسطينية في الحركة النضالية للجماهير المغربية شعبا وتنظيمات سياسية وطنية وتقدمية ، وطبقات حاكمة .. رغم أن هذا الموضوع يتطلب منا أكثر من وقفة قصيرة ، بل بحثا وتجريدا مفصلا لتاريخ وتطور النضال التحرري في المغرب .

وعلى العموم فان مشاعر ونضالية الشعب العربي المغربي لم تكن مقصرة تجاه النضال القومي ، رغم تخلفه واختلاطه بالشعور الوحدوي الاسلامي ..

فالمظاهرات الشعبية التي صاحبت قرار التقسيم ، والمظاهرات العمالية احتجاجا على مقتل الزعيم التونسي النقابي فرحات حشاد ، والعطف والتضامن الجماهيري مع الثورة الجزائرية ، والعطف والتضامن مع الثورة العربية الناصرية في أوج صعودها وتقدميتها .. كل هذه الدلائل تبرهن على الموقف الجماهيري من النضال التحرري العربي ، رغم البعد الجغرافي ، الذي فرض بالمقابل في المشرق العربي أن تكون القضية الفلسطينية عاملا مباشرا ومفجرا للصراع القومي ، الطبقي ، وجعل المشرق يحتك ويتفاعل مع المقاومة الفلسطينية ، ثم التهديد المباشر من طرف اسرائيل ، والتركيز الامبريالي على المنطقة البترولية .. ورغم العزلة الاقليمية التاريخية التي عاشها المغرب بتركيبه السكاني « بربر وعرب » تحت حكم اقطاعية متخلفة لمدة قرون .

لقد كانت الردة الاقليمية الاولى في نضالنا ضد المستعمر ، حينما قبلت البورجوازية والاقطاع القائدان لحركة التحرر الوطني آنذاك القبول بالاستقلال الشكلي بدل الاستمرار في خوض المعركة المسلحة ، واحكام الطوق على المستعمر في كافة ساحة المغرب العربي.. ولقد كان لهذا الموقف البورجوازي — الاقطاعي بقبول مفاوضات « اكس ليبان » في مرحلة تغير نوعي للصراع الوطني طبقيا — وقوميا ، كل النتائج التي لا زالت تحصدها الثورة المغربية الى حد الان .

الحقيقة ان القوى التقدمية والقومية لم تكن تنطلق من مفهوم ثوري استراتيجي للثورة العربية ، بل كانت جذور انطلاقاتها الحقيقية ، نظريا ، وعمليا ، اقليمية بحتة تراعي الشعور العام القومي للجماهيرالشعبية والجماهير العربية عموما .. وان كان لذلك بعض التفسيرات بعدم وجود بعض الشروط الموضوعية التي اخرت النضال الوحدوي أمام النضال الطبقي الوطني ، فأن ذلك لا يلغي بتاتا دور العامل الذاتي الاقليمي لمنطلقات القوى الوطنية والتقدمية.. ولا أدل على ذلك ، الموقف المناهض للثورة العربية ، ووحدتها ، في مرحلة من مراحل النضال التحرري العربي ، من طرف بورجوازية حزب الاستقلال ، وطرح كبديل عنها الوحدة الاسلامية مع الطرح الديني العنصري للثورة الفلسطينية .. وكان ذلك الى وقت قريب ، حيث أدخلت بعض التغيرات على مواقف الحزب لكنها لم تلغ أبدا جوهر منطلقاته الدينية والرجعية . وقد يبدو للوهلة الاولى أن القوى التقدمية شاذة في مواقعها عن القوى البورجوازية التي أظهرت عداءها بشكل صريح للثورة العربية ، ويكفي دليلا التضامن الفعال والحازم مع الثورة الجزائرية في مقابل الموقف الشوفيني الذي وقفه حزب الاستقلال من حرب الحدود مع الجزائر، والتي هي في العمق موقف من الثورة الجزائرية المتقدمة آنذاك ..

بل ان القوات الشعبية ذهب الى أبعد من ذلك في موقفه « الثوري الجذري» من انقلاب ١٩ جوان .. واذا أخذنا موقف القوات الشعبية بمفرده ، فأن فقدانه لاستراتيجية ثورية وطنية ، أو بالاصح امتلاكه لاستراتيجية اصلاحية متقدمة ضمن الحدود الوطنية، جعلته أيضا على الصعيد العربي يأخذ نفس الدور المتقدم وذلك يتجلى في تأييده غير المشروط قبل ٥ حزيران لانظمة البورجوازية الصغرى ، ولم تخل استراتيجيته الخارجية من عنصر البراغماتية السياسية اي المناورة والمساومة ، ويكفي أن نستدل على ذلك بموقفه اليساري المنعزل من انقلاب ١٩ جوان حيث أن الحزب غير موقفه من النظام الجزائري لا في شكل منسجم مع موقفه الثوري بل في اتجاه انتهازي عبر محاولة للتحالف مع النظام التونسي البورقيبي . هذا الموقف الذي عبر عنه العدد الخاص لجريدة المحرر حول تونس « والزعيم الوطني » بورقيبة بمناسبة زيارته الى المغرب في سنة ١٩٦٥ .ورغمفشل هذا التحالف في حينه ، والذي كانت قيادة الحزب ترمي من وراء فتح ثغرة جديدة لمصالح الحزب في المغرب العربي ، الا أن الموقف في حد ذاته يعبر عن عنصر هام في استراتيجية الحزب سواء الوطنية أو العربية وهي المناورة والمساومة على حساب القضايا الاستراتيجية والتكتيكية المبدئية .

أما الحزب الشيوعي المغربي فبالاضافة الى موقفه الشوفيني من حرب الحدود الجزائرية — المغربية ، فان مواقفه العربية لم تخرج عن دائرة مواقف الاحزاب الشيوعية العربية ، وما يضيفه عليها غربته الكاملة عن النضال الوحدوي العربي .. وحتىشعار وحدةالمغربالعربيالذييعتبر مقبولا من وجهة نظر الخطوات الموضوعية للوحدة، لم يوضع ضمن استراتيجية عربية ثورية، بل وضع كحد امام تطلعات الجماهير لوحدة قوى الثورة العربية ، وبقي بالتالي شعار المغرب العربي في ظل اختلاف انظمة المغرب العربي ، والخط الاصلاحي للاحزاب التقدمية ، شعارا مطلبيا محافظا ان لم يكن رجعيا امام تقدم الثورة العربية في مناطق عربية مختلفة .

وأخيرا ، ان القوى التقدمية لم تنطلق مطلقا من رؤية شاملةللصراع الطبقي — القومي العربي ، وبالتالي من استراتيجية للثورة العربية ، بل من منطلقات اقليمية بحتة يسترها الشعور القومي العام والغامض ، مما يحول مفهوم الثورة العربية في نهاية التحليل الى مجرد نقطة « الوحدة العربية » مدرجة ومؤجلة من جملة بنود البرنامج العام للحزب في سياسته الخارجية ، ولم تكن ابدا بالنضال السياسي والايديولوجي المستمر مع الجماهير المغربية والعربية عامة ..

ان فضيلة يونيو (حزيران) هي أنها دفعت الجماهير العربية شرقا وغربا في مخاض واحد ، وطرحت المسالة الفلسطينية كمحور لصراع طبقي — وقومي ضد الصهيونية والامبريالية سواء في المشرق العربي او المغرب العربي ، وكسرت بذلك العزلة التي حاولت الرجعية ان تخلدها ، كما حكت القوى التقدمية والوطنية على أن تفصح عن مواقفها تجاه الثورة الفلسطينية والعربية .

لقد طرحت هزيمة ٥ يونيو على الحركة الطلابية جملة قضايا لم يكن للطلاب بها اتصال من قبل داخل احزابهم الاصلاحية :

المعنى التاريخي لهزيمة ٥ « يونيو » ، معنى الثورة العربية وقضاياها الاستراتيجية والتكتيكية .. علاقة الثورة الفلسطينية بالثورة العربية .. تناقضات الثورة الفلسطينية ومسالة وحدة المقاومة .. افاق الحل للمسالة الفلسطينية .. مشاريع التصفية للثورة الفلسطينية .. مواقف الاحزاب التقدمية من الثورة الفلسطينية ودور الشعب المغربي في هذه الثورة .. الخ.

ان وثيقة الطلبة اعضاء حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي المغربي) المضادة لتحليل المؤتمر الثاني عشر حول القضية الفلسطينية .. والمسجلة في محاضر الجلسات ... ترجعنا مباشرة الى مصادر تفكيرهم في الوثائق الاساسية لحزب التحرر.. وجوابنا على حزب التحرر بمثابة جواب على الاتحاديين .. وذلك لسببين : اولهما ، ان اتفاقهم مع تحاليل المؤتمر الثاني عشر والثالث عشر خاصة ، كان مجرد موقف انتهازي يكذبه سلوكهم العملي واتجاههم السياسي.. وثانيهما ، ان الفروقات التي تميزهم عن حزب التحرر والاشتراكية والتي تتجلى في الرفض الصريح لكل المشاريع الدولية التصفوية .. ومؤتمرات القمة .. الشيء الذي لم تجرأ عليه قيادة حزب التحرر والاشتراكية ، لا يلغي في نهاية التحليل التقاءهم مع وجهة نظر حزب التحرر ، وذلك من منظور حركة الثورة العربية ..

جريدة « فلسطين »

هذه الثورة التي تضعها جريدة « فلسطين » بين قوسين في احدى افتتاحياتها استهزاء بهذا المفهوم اللاعلمي في نظرها « افتتاحية الذكرى الثانية لتأسيس الجريدة » وبالمناسبة ، اذا أردنا أن ندقق الفروقات بين وجهتي نظر الفريقين ، فاننا سنعتمد في ذلك على جريدة فلسطين ، التي تعتبر في نظرنا نموذجا متقدما لوجهة نظر اليسار الاتحادي .. والجريدة كما هو معلوم ، ترفض كل المشاريع التصفوية التي رفضتها المقاومة الفلسطينية .... ولكنها تجتهد بلا ملل لتجعل من مواقف الانظمة العربية التقدمية وخاصة ج.ع.م. منسجمة ومكملة للثورة الفلسطينية . وهكذا ، تسقط الجريدة في نظرنا في تقييمات ذاتية ، غير موضوعية ، للموقف العربي والمصري خاصة .. ان الجريدة لا تنظر في المواقف الرسمية للجمهورية العربية الا الوجه الايجابي بالنسبة للثورة الفلسطينية، وتغض الطرف على الوجه الثاني السلبي المكمل في الموقف المصري .. وتقوم بعزل التحركات العسكرية المصرية على الجبهة عن قدرة النظام الطبقي باكمله ، وعن السياق السياسي الذي تقع ضمنه هذه التحركات... والسياسة المصرية بمجملها في نظر الجريدة مجرد مناورة تكتيكية تجري في مصلحة الثورة الفلسطينية .. في نفس الوقت الذي تتصيد فيه الفرصة لمهاجمة اليسار الفلسطيني ان سمحت لها الظروف بذلك ، ولو بمعرفةجزئية وخاطئة عن المواقف الكاملة لليسار الفلسطيني « رد على تصريح نايف حواتمه حول الحل الديمقراطي للمسألةالفلسطينية لجريدةلوموند».

هذه الملاحظات العابرة والتي تشكل في العمق خطا متماسكا لجريدة فلسطين هو ما يشكل في نظرنا الموقف العام للجريدة من الثورة العربية في هذه المرحلة وبدون قوسين كما فعلت الجريدة ... وهو الذي يجعلنا نعتبر ان مواقف الاتحاديين او بالاصح اليسار الاتحادي ليس لها أي افضلية عن مثيلها في حزب التحرر والاشتراكية ...

ان الارضية الفكرية التي تنطلق منها تحاليل الحزبيين حول المسالة الفلسطينية ، والثورة العربية عامة ، صورة اخرى للفكر التبريري الذي يسيطر على كل الاحزاب العربية « التقدمية » .. فالهزيمة في نظر الحزبين ، كما هي في نظر احزاب البورجوازية الصغيرة العربية ، نتيجة عدوان بغيض لقوى الامبريالية والصهيونية الغاشمة على الانظمة العربية التقدمية .

وهي من جهة اخرى ، نتيجة حتمية — لا مفر منها — لطبيعة الحرب الحديثة العالية التكنولوجية (راجع محاضرة عبد الرحيم بوعبيد بعد اعلان توقيف القتال) — وفي احسن الاحوال ، نتيجة لتاثير بعض الشرائح اليمينية على النظام وخاصة في جهازه العسكري — والمهم ان هذا الفكر لم يقم بنقد جذري لكل الخلفيات الطبقية لاسباب الهزيمة ، بل يكتفي بتقديم بعض الاصلاحات ضمن رؤية الحفاظ على نفس الهياكل الطبقية للانظمة العربية التقدمية — ويستمر بالتالي — على نفس المنهج السياسي والايديولوجي لفكر « ما قبل الهزيمة » .

موضوعات الحزب الشيوعي

عندما تفقد الماركسية — اللينينية هويتها كأداة للتحليل الملموس للواقع الملموس ، تفقد بالتالي صفتها كأداة ثورية نقدية ، وتغدو مجرد نصائح سياسية — ايديولوجية خالية من اي مضمون نقدي — طبقي — تاريخي ... هكذا ، يبدو منذ الوهلة الاولى لقارىء تحاليل الحزب الشيوعي في موضوعاته الفلسطينية « أزمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية » و « انتهازية اليسار » (علي يعته) .

ان الوثيقتين تضجان بالعموميات والمبادىء اللزجة غير المدققة والمحددة ، ومرجع ذلك من الوجهة السياسية ان الحزب الشيوعي حاول ان يتلافى كل اخطاء الاحزابالشيوعية العربية (الاردني — اللبناني — الجزائري)، لكن دون أن يتجاوز في نفس الوقت الخط العام للاحزاب الشيوعية العربية الدائرة في نطاق السياسة السوفياتية .. وهكذا ، كانت النتيجة مزيجا متنافرا من المواقف والمبادىء العامة ... ولناخذ نموذجا من هذا المنطق الوطني القومي المفصول عن السياق التاريخي للصراع الطبقي ضد الامبريالية والصهيونية وحلفائها من « العرب انفسهم ».

« اذا كانت القضية بالنسبة للفلسطينيين قضية حاضر ومستقبل ، حياة أو موت، فالعرب جميعهم ، سواء كانوا في المشرق أو المغرب ، يربطون عن حق مصيرهم بها ، ويعتبرونها موضوعا مقدسا ، يمس شرفهم وعزتهم ،ولذا لا يمكن لاية قوة عربية ، تجعل هذه القضية قضيتها ، الا ان تعمل لفوزها . واذا صنعت غير ذلك ، فستخرج عن حظيرة الشعوب العربية وتحكم على نفسها بالاعدام سياسيا ومعنويا » .

هذه العمومية صحيحة في شكلها ، وهي نصيحة موجهة بلا شك الى الشيوعيين الجزائريين خاصة .. وبغض النظر عن دور الصهيونية والامبريالية التي لا تمس في هذه الفقرة الا الكرامة والعزة القومية ، دون التخلف الحضاري والاقتصادي والتشتت القومي .. فان المطلوب ليس هو نكر هذه

— البقية على الصفحة ١٥ —

التركيب الطبقي للمجتمع الاسرائيلي

ننشر فيما يلي الحلقة الاولى من دراسة صدرت في العدد ٥٧ من مجلة « النيو ليفت ريفيو » البريطانية بتوقيع ثلاثة من قادة المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتزبن) — حاييم النقبي ، عقيبة اور ، وموسى ماخوبر — حول « التركيب الطبقي للمجتمع الاسرائيلي » . وكانت المنظمة المذكورة قد انشقت في الصيف الماضي عندما خرج منها جناحان . الاول يعتبر ان المجتمع الاسرائيلي مثله كمثل اي مجتمع رأسمالي متقدم ، لذا يجب أن يرتكز العمل الثوري فيه على تأجيج الصراع الطبقي وقيادته . كما خرجت ، في الطرف الثاني ، مجموعة اطلقت على نفسها تسمية « التحالف الشيوعي الثوري » ينعي على المنظمة الام افتقارها لخط سياسي واضح ، ويؤكد على الطبيعة الوطنية الديمقراطية للثورة في المنطقة ، رافضا شعار « حق الشعب العبري في تقرير مصيره » ، مشددا على الدور الحاسم للعامل الخارجي في اسداء هزيمة للصهيونية — انتصار حركة التحرر العربية (ستنشر « الحرية » برنامج هذه المجموعة في عدد لاحق) . الدراسة المنشورة ادناه تشكل وجهة نظر الاكثرية الباقية في المنظمة الام .

يضم المجتمع الاسرائيلي — مثله كمثل كل المجتمعات الطبقية الاخرى — عددا من المصالح الاجتماعية المتضاربة هي المصالح الطبقية التي تولد الصراع الطبقي الداخلي . غير أن المجتمع الاسرائيلي يعاني ، طوال نصف القرن الاخير ، من نزاع خارجي متواصل هو النزاع بين الصهيونية والعالم العربي ، وبخاصة الفلسطينيين . فاي من هذين النزاعين هو النزاع الغالب وايهما الثانوي ؟ ما طبيعة هذه الغلبة وما ديناميتها ؟ هذه هي الاسئلة التي لا بد أن يجيب عليها جميع المعنيين بالمجتمع وبالسياسة الاسرائيليين .

ولا يمكن ان تكون هذه الاسئلة اكاديمية بالنسبة للثوريين العاملين داخل اسرائيل . فالاجوبة المعطاة تقرر استراتيجية النضال الثوري . فالذين يعتبرون الصراع الطبقي الداخلي على انه الصراع الغالب يركزون جهودهم على الطبقة العاملة الاسرائيلية ولا يولون الا اهمية ثانوية للنضال ضد الطابع الكولونيالي والقومي (الشوفيني) والعنصري لدولة الصهيونية . وينظرون ، من هذا المنظار ، الى النزاع الخارجي على انه محصلة للنزاع الداخلي . كذلك يعتبرون الدينامية الداخلية للمجتمع الاسرائيلي سوف تؤدي الى قيام الثورة في اسرائيل ، دون أن يرتهن ذلك ، بالضرورة ، بقيام ثورة اجتماعية في العالم العربي .

ان تجربة الاقطار الرأسمالية التقليدية غالبا ما بينت ان الصراعات والمصالح الطبقية الداخلية تطغى على الصراعات والمصالح الخارجية . غير أن هذه النظرية لا تصلح في بعض الحالات الخاصة . ففي بلد مستعمر (بفتح الميم) واقع تحت الحكم المباشر لقوة اجنبية ، يستحيل استخلاص ديناميته من النزاعات الداخلية في ذلك المجتمع ، لان النزاع مع القوة المستعمرة (بكسر الميم) هو النزاع الغالب . الواقع ان اسرائيل ليست بلدا راسماليا تقليديا ولا هي مستعمرة تقليدية . ان سماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فريدة الى درجة ان اية محاولة لتحليلها بالاعتماد على نظريات ومقاييس معدة لفهم مجتمعات اخرى تكون عملية مسخ مضحكة ليس الا . لذا لا بد للتحليل من أن يعتمد على المميزات الخاصة والتاريخ الخاص للمجتمع اسرائيلي .

مجتمع من المهاجرين

ان اول سمة حاسمة من سمات المجتمع الاسرائيلي هي أن غالبية سكانه من المهاجرين او ابناء المهاجرين . ففي عام ١٩٦٨ كان تعداد السكان اليهود البالغين في اسرائيل (الذين تعدوا الخامسة عشرة من عمرهم) ١٫٦٨٩٫٢٨٦ نسمة ، بينهم فقط ٢٤ بالمئة من المولودين في اسرائيل ، و ٤ بالمئة فقط من المولودين من اب وام مولودين في اسرائيل . ان المجتمع الاسرائيلي اليوم ما زال مجتمعا من المهاجرين يتسم بعدد من مميزات مثل هذه المجتمعات .

وفي مجتمع كهذا تكون الطبقات في طورها الجنيني ، ناهيك بالوعي الطبقي . المهجرة تجربة يرى فيها المرء انه « قلب صفحة جديدة في حياته » . وفي العادة يكون المهاجر قد غير مهنته ودوره الاجتماعي وطبقته . وبالنسبة لاسرائيل ، فان غالبية المهاجرين من اصل برجوازي صغير ، اكانوا قادمين من مدن اوروبا الوسطى والشرقية او من بلدان ومدن العالم العربي . والمهاجر الجديد يتطلع ابدا الى تغيير مكانته في المجتمع . بالاضافة لذلك فانه يرى ان افضل المراكز في المجتمع الجديد يحتلها مهاجرون سابقون ، الامر الذي يعزز طموحه لان يرقى السلم الاجتماعي بواسطة الجهد الطويل الشاق . كذلك يجد المهاجر ان دوره الاجتماعي الراهن هو دور انتقالي . وينطبق ذلك على العامل الاسرائيلي ايضا . فنادرا ما يكون والده عاملا ، وهو ذاته يعيش على أمل ان يستقل ذات يوم ، او ان يتمكن ابنه من ذلك .. ان معظم سكان اسرائيل لا زالوا يعرفون مركزهم الاجتماعي على اساس اصولهم الاثنية او الجغرافية . ومثل هذا الوعي الاجتماعي يشكل ، بلا ريب ، حاجزا امام لعب الطبقة العاملة لدورها السياسي المستقل ، ناهيك بدور ثوري يرمي الى تحويل المجتمع تحويلا شاملا .

ما من طبقة عاملة تستطيع أن تلعب دورا ثوريا في المجتمع في وضع يرغب افرادها ، في غالبيتهم ، في تحسين احوالهم افراديا داخل اطار المجتمع القائم بالخروج من طبقتهم . والذي يعزز هذه الحقيقة ان البروليتاريا لا تعتبر نفسها طبقة اجتماعية مستقرة تملك مصالح جماعية ونظاما من القيم تتناقض مع النظام الاجتماعي القائم . والحال ان الحاجة لتحويل المجتمع تحويلا شاملا لا يستشعرها بسهولة مجتمع من المهاجرين غيروا لتوهم مركزهم الاجتماعي والسياسي ، يعيشون في ظروف من الحركة الاجتماعية السريعة . هذا لا يعني أن الطبقة العاملة الاسرائيلية لا تستطيع أن تتحول الى قوة ثورية في المستقبل ، لكنه يعني أن النشاط السياسي الراهن في صفوف هذه الطبقة لا يمكن أن ينطلق من نفس المسلمات والتوقعات كالتي تنطبق على بلد رأسمالي تقليدي .

مجتمع من المستوطنين

لو ان تفرد الطبقة العاملة الاسرائيلية يعود الى أنها مكونة اساسا من المهاجرين لامكننا الافتراض بأن الزمن والدعاية الاشتراكية الدؤوبة كفيلان بوضعها على طريق لعب دور مستقل ، او حتى دور ثوري . وفي حالة كهذه لن يختلف الجهد التعليمي الدؤوب عن مثيله في اي وضع اخر . غير أن المجتمع الاسرائيلي ليس مجرد مجتمع من المهاجرين ، انه أيضا مجتمع من المستوطنين . فهذا المجتمع ، بما فيه طبقته العاملة ، تكون عبر عملية استعمار (استيطاني) . وهذه العملية ، المستمرة منذ ٨٠ عاما ، لم تقم في الفراغ ، وانما في مجتمع يسكنه شعب اخر . وان النزاع الدائم بين مجتمع الاستيطان هذا وبين السكان الفلسطينيين العرب الاصليين المشردين من بلدهم لم يتوقف ، وهو العامل الذي يحكم بنية المجتمع الاسرائيلي ونظامه السياسي والاقتصادي . والواقع ان الجيل الثاني من القادة الاسرائيليين يدرك هذه الحقيقة ادراكا كاملا . وفي خطاب شهير له في تأبين روي روتبرغ ، وهو عضو في احد الكيبوتزات قتل على يد الفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٥٦ ، قال الجنرال دايان :

« اننا جيل من المستوطنين . وبدون الخوذة الفولاذية والمدفع لا نستطيع ان نزرع شجرة أو نبني بيتا . حذار أن نرتعد ولو للحظة من الحقد الذي يغلي في صدور مئات الالاف من العرب حولنا . حذار ان نشيح برأسنا مخافة أن ترتجف يدنا . انه لمشيئة القدر ، وشرط حياتنا ، أن نكون متأهبين ومسلحين واقوياء ومشاة ، والا سقط السيف من يدنا وانتهت حياتنا » (صحيفة دافار ، ٢ ايار ١٩٥٦) .

هذا التقييم الواضح ينقض الميثولوجيا الصهيونية الرسمية بصدد « تحويل الصحراء الى جنة خضراء » . وهذا ما أبرزه دايان نفسه عندما استطرد قائلا أن الفلسطينيين يملكون قضية قوية وعادلة ما « دمنا نحرث حقولهم على مرأى منهم » .

عندما كتب ماركس عبارته الشهيرة — « ان شعبا يضطهد شعبا اخر لا يستطيع أن يكون حرا » — لم يكن يريد ذلك كمجرد حكم اخلاقي . كان يعني أيضا انه في مجتمع يضطهد حكامه شعبا اخر ، اذا لم تواجه الطبقة المستغلة (بفتح الغين) هذا الاضطهاد بمعارضة فعالة منها ، تضحي بالضرورة شريكة فيه . وحتى عندما لا تربح هذه الطبقة شيئا من هذا الاضطهاد ، تصبح عرضة للتوهم بأنها تملك مصلحة مشتركة مع حكامها في استمرار هذا الاضطهاد . وتنزع مثل هذه الطبقة الى السير في ركاب حكامها بدلا من ان تتحدى سلطتهم . ويصح هذا القول أكثر ما يصح عندما يكون الاضطهاد داخل البلد ، وليس في أحد الاصقاع البعيدة من العالم ، خاصة اذا كان الاضطهاد القومي ومصادرة الاملاك هما شرط وجود المجتمع المضطهد (بكسر الهاء) . ان المنظمات الثورية تعمل ضمن الجالية اليهودية في فلسطين منذ العشرينات وقد راكمت قدرا لا يستهان به من هذه التجربة العملية ، وتوفر هذه التجربة الدليل الحسي على صحة القول « ان شعبا يضطهد شعبا اخر لا يستطيع أن يكون حرا » . وهذا يعني أنه ما دامت الصهيونية مسيطرة سياسيا وأيديولوجيا في المجتمع الاسرائيلي ، وما دامت تشكل الاطار السياسي المقبول فيه ، فليس ثمة من أمل بأن تصبح الطبقة العاملة الاسرائيلية طبقة ثورية . وان تجربة نصف القرن الاخير لا تحتوي على مثال واحد على التفاف العمال الاسرائيليين حول قضايا مادية أو نقابية تحدوا بها النظام الاسرائيلي نفسه ، ذلك أنه يستحيل تعبئة ولو أقلية ضئيلة من البروليتاريا على هذا الاساس . بل على العكس من ذلك ، فان العمال الاسرائيليين قدموا ولاءاتهم القومية على ولاءاتهم الطبقية في كل الاحيان تقريبا . وعلى الرغم من أن هذا الحال قد يتغير في المستقبل ، فهو لا يغني عن الحاجة الى تحليل العوامل المتحكمة بأوضاع الخمسين سنة الاخيرة .

التنوع الاثني

السمة الحاسمة الثالثة هي الطابع الاثني للبروليتاريا الاسرائيلية . فاكثرية الشرائح الاكثر تعرضا للاستغلال من الطبقة العاملة الاسرائيلية تتكون من مهاجرين من اسيا وافريقيا . للوهلة الاولى قد يبدو ان مضاعفة الانقسامات الطبقية بالانقسام الاثني سوف يزيد من حدة النزاع الداخلي في المجتمع الاسرائيلي . وبالفعل فقد وجدت نزعة معينة في هذا الاتجاه . لكن العامل الاثني كان ينمو اساسا في الاتجاه المعاكس خلال العشرين عاما الماضية . ويعود ذلك لعدة اسباب . اولا ، بالنسبة للكثيرين من مهاجري اسيا وافريقيا فان مستواهم المعيشي قد تحسن بمجرد تحولهم الى بروليتاريين في مجتمع رأسمالي حديث . ولم يكن تذمرهم موجها ضد ظروفهم كبروليتاريين وانما ضد ظروفهم بوصفهم « شرقيين » اي ضد واقع الاستعلاء عليهم ، واحيانا التمييز ضدهم من قبل ذوي المنشأ الاوروبي . وقد قام الحكام الصهاينة باجراءات هدفها صهر الجماعتين معا . ولكن ، وبرغم ذلك ، بقيت الاختلافات واضحة : في اواسط الستينات كان ثلثا الذين يقومون بأعمال غير ماهرة من الشرقيين ، وكان ٣٨ بالمئة من الشرقيين يعيشون بمعدل ٣ افراد او اكثر في غرفة واحدة في حين كانت نسبة الفئة المشابهة من الاوروبيين لا تتعدى ٧ بالمئة . بالنسبة للكنيست ، كان هناك ١٦ عضوا شرقيا من أصل ١٢٠ قبل ١٩٦٥ و ٢١ عضوا بعد ذلك . فلا يقول العامل الشرقي « انا اتعرض للاستغلال والتمييز لانني عامل » بل يقول « أنا اتعرض للاستغلال والتمييز لانني شرقي » . ثانيا ، في الاطار الحالي للمجتمع الاسرائيلي يشكل العمال الشرقيون جماعة تعادل « البيض الفقراء » في الولايات المتحدة او « المستوطنين البيض » في الجزائر . وترفض مثل هذه الجماعات مساواتها بالعرب أو السكان المحليين الذين يعتبرون « اقل شأنا » من وجهة نظر هؤلاء المستوطنين . وتتمثل ردة فعلهم في الوقوف الى جانب العناصر الاكثر شوفينية وعنصرية وتمييزا في المؤسسة الحاكمة . فمعظم انصار حزب « حيروت » شبه الفاشي هم من اليهود الاسيويين او الافريقيين ، وذلك امر ينبغي أن يتذكره اولئك الذين تقوم استراتيجيتهم الثورية على التحالف المقبل بين الفلسطينيين العرب واليهود الشرقيين ، سواء اكان ذلك على اساس اوضاع الاستغلال المشتركة فيما بينهم او على اساس القرابة الثقافية الناتجة عن كون اليهود الشرقيين قدموا اصلا من البلدان العربية . ذلك لا يعني ان هذه الشريحة من البروليتاريا الاسرائيلية رجعية « بطبيعتها » . فطبيعتهم الرجعية الحالية هي مجرد حصيلة لسيطرة الصهيونية السياسية . وبامكان هذه الشريحة ان تصبح اداة للعمليات الاجتماعية الثورية في المجتمع الاسرائيلي اذا ما تم تدمير المؤسسة الصهيونية القائمة . لكن من المشكوك فيه ان يكونوا رأس حربة الحركة الهادفة لتدميرها .

مجتمع امتيازات : تدفق رأس المال

ليس المجتمع الاسرائيلي مجتمع مستوطنين اتخذ شكله الحالي عبر استعمار بلاد مزدحمة بالسكان اصلا فحسب ، بل هو أيضا مجتمع مستفيد من امتيازات خاصة به . وهو يتمتع بتدفق للموارد المادية من الخارج ذات نوعية وكمية ليس لها مثيل . وبالفعل ، تلقت اسرائيل في ١٩٦٨ ، ١٠ بالمئة من كل العون ، الذي تلقته البلدان المتخلفة مجتمعة . وان اسرائيل تشكل حالة فريدة في الشرق الاوسط . فالامبريالية تقوم بتمويلها من دون ان تخضعها للاستقلال الاقتصادي . وقد استمر الحال كذلك طوال الفترة الماضية : فالامبريالية تستخدم اسرائيل لاغراضها السياسية وتدفع لها المساعدات الاقتصادية في مقابل ذلك . ويقول اوسكار غاس الاقتصادي الاميركي الذي عمل مستشارا اقتصاديا للحكومة الاسرائيلية :

« ما يميز عملية التطور هذه .. هو عامل تدفق رأس المال .... فخلال الـ ١٧ عاما — بين ١٩٤٩ و ١٩٦٥ — تلقت اسرائيل ما قيمته ٦ بلايين دولار من واردات البضائع والخدمات اكثر مما صدرت . وبالنسبة للـ ٢١ عاما الممتدة بين ١٩٤٨ و ١٩٦١ يكون فائض الواردات اكثر من ٧ بلايين ونصف البليون دولار . ذلك يعني ، في نهاية ١٩٦٨ ، فائضا يقارب ٢٦٥٠ دولارا يصيب كل فرد عاش في اسرائيل (ضمن حدود ما قبل حزيران ٦٧) خلال الـ ٢١ سنة الاخيرة .

ومن ضمن هذه الموارد القادمة من الخارج ... لا تزيد نسبة الموارد التي تتطلب استرجاع الارباح او الفائدة او رأس المال على ٣٠ بالمئة . ذلك وضع لا مثيل له في اي مكان اخر ، وهو يقلل كثيرا من مغزى تطور اسرائيل الاقتصادي بوصفه نموذجا للبلدان الاخرى . »

وقد دخل ٧٠ بالمئة من هذا العجز البالغ ٦ بلايين دولار ضمن « تحويلات الرساميل الصافية من طرف واحد » غير الخاضعة لشروط الفوائد على رأس المال او دفع الارباح . وقد تشكلت هذه النسبة من التبرعات التي جمعتها « الدعوة اليهودية المتحدة » ومن التعويضات الحكومية الالمانية الغربية ومن العون الاميركي . أما الـ ٣٠ بالمئة الباقية فجاءت على شكل « تحويلات طويلة الامد للرساميل » : سندات الحكومة الاسرائيلية ، وقروض الحكومات الاجنبية وتوظيفات رأسمالية . وتستفيد هذه التوظيفات من الاعفاءات الضريبية وضمان الارباح بموجب « قانون تشجيع توظيفات الرساميل » . على أن هذا المورد شبه الرأسمالي للتوظيفات اتى متأخرا كثيرا عن التبرعات من طرف واحد ، والقروض طويلة الامد . فخلال الفترة الممتدة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٥ اتت تحويلات الرساميل (بنوعيها) من المصادر التالية : ٦٠ بالمئة من يهود العالم ، و ٢٨ بالمئة من الحكومة الالمانية ، و ١٢ بالمئة من الحكومة الاميركية . وبالنسبة لـ « تحويلات الرساميل الوحيدة الجانب من طرف واحد » وردت ٦٨٫٧ بالمئة من يهود العالم و ٢٠٫٥ بالمئة من الحكومة الاميركية و ١١ بالمئة من مصادر اخرى . وخلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٦٥ قارب التوفير الصافي للاقتصاد الاسرائيلي الصفر ، بحيث كان احيانا يزيد عن ١ بالمئة واحيانا ينقص عنه . لكن معدل التوظيفات خلال الفترة نفسها كان يقارب ٢٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي . ولم يكن ممكنا تأمين ذلك من الداخل حيث لم يحصل اي توفير داخلي ضمن الاقتصاد الاسرائيلي ، بل تم تأمينه من الخارج عبر التوظيفات الرأسمالية الوحيدة الجانب والطويلة الامد . بكلمات اخرى ، ارتكز نمو الاقتصاد الاسرائيلي كليا على تدفق الرساميل من الخارج .

وقد تزايد الاعتماد على رأس المال الاجنبي في الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٧ . فقد ارتفعت المصروفات العسكرية نتيجة تبدل اوضاع الشرق الاوسط . ويقول وزير الخزينة الاسرائيلي ان المصروفات العسكرية في كانون الثاني ١٩٧٠ قاربت ٢٤ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي لعام ١٩٧٠ اي ضعف معدلها في الولايات المتحدة لعام ١٩٦٦ وثلاثة اضعاف ذلك المعدل في بريطانيا واربعة اضعاف المعدل الفرنسي . وقد شكل ضغطا اضافيا على الموارد الداخلية لاموال التوظيف وعلى ميزان المدفوعات ، الامر الذي توجب مجابهته بزيادة مقابلة في تدفق الرساميل . وفي ١٩٦٧ — ١٩٦٨ عقدت ثلاثة مؤتمرات لاصحاب الملايين في اسرائيل . وقد دعي الرأسماليون الاجانب للمساهمة في زيادة تدفق الرساميل وفي المشاركة الاجنبية في المشاريع الصناعية والزراعية . وفي ايلول ١٩٧٠ عاد بنحاس سابير وزير الخزينة الاسرائيلي من جولته لجمع الاموال في الولايات المتحدة ، حيث لخص الوضع على الشكل التالي : « لقد حددنا لانفسنا ١٠٠٠ مليون دولار من يهود العالم خلال العام القادم بواسطة « الدعوة اليهودية المتحدة » وحملة « سندات التطور الاسرائيلية » التي رعتها الوكالة اليهودية . ويزيد هذا المبلغ بـ ٤٠٠ مليون دولار عما تم جمعه في سنة ١٩٦٧ القياسية ... وقد اوضحنا لفريق الاستقصاء المالي الاميركي الذي قام بزيارة اسرائيل اننا حتى لو نجحنا في تحصيل ما نتوقعه من هذه الحملة .. فسنبقى بحاجة الى عدة ملايين اخرى من الدولارات لسد احتياجاتنا . وبعد تلخيص حاجاتنا من السلاح ابلغنا الولايات المتحدة اننا سوف نظل بحاجة الى ٤٠٠ — ٥٠٠ مليون دولار كل عام » . وهكذا يبدو ان تبعية اسرائيل للولايات المتحدة قد تغيرت بشكل حاسم منذ حرب ١٩٦٧ . ولم يعد تحصيل الاموال من يهود العالم (عبر استثارة عواطفهم ومخاوفهم) ، كافيا لدعم الميزانية العسكرية المتزايدة الى حد هائل . لقد أصبح متوجبا مضاعفة مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الناتج عن تحصيل التبرعات ، وفوق ذلك طلب الى الحكومة الاميركية ان تقدم ٥٠٠ مليون دولار اضافيا . ومن الواضح ان استعداد الولايات المتحدة لتقديم هذه المبالغ يعتمد على ما تتلقاه في المقابل . وفي حالة اسرائيل بالذات لا تتخذ هذه العائدات شكل ارباح اقتصادية .

كذلك دأب رأس المال البريطاني على تطوير علاقات وثيقة مع اسرائيل . وتأتي ٢٠ بالمئة من واردات اسرائيل من بريطانيا ، كما تضاعفت التجارة معها منذ حرب حزيران . وتشارك شركة « ليلاند » البريطانية مع الهستدروت (الذي يملك ٣٤ بالمئة من الامتياز) في انتاج الباصات ومع رأس المال الاسرائيلي الخاص في انتاج السيارات وسيارات الجيب . وتشتري محلات ماركس وسبنسر ما قيمته ٢ — ٣ مليون جنيه استرليني من البضائع من اسرائيل سنويا ، ثلثها من النسيج والباقي من البرتقال والخضار وعصير الفواكه . كذلك تمثل المصالح المالية البريطانية ، وعلى رأسها السير اسحق ولفسون وشارلز كلور ، مساهمة اساسية . ولفسون هو رئيس ادارة « المخازن العالمية الكبرى » في بريطانيا ، كما يملك ٣٠ بالمئة من صناعات « غاس » في اسرائيل . ويتعاون ولفسون وكلور مع أكبر المجاعات المالية الاسرائيلية ، الاخوة مايرز ، في المضاربة العقارية في اسرائيل وافريقيا ، كما أنهما قاما ببناء ناطحة السحاب الوحيدة في البلاد ، المعروفة باسم برج السلام في تل ابيب . ويسيطر ولفسون على ٣٠ بالمئة من الشركة البترولية الاساسية « باز » التي باعتها شركة « شل » رضوخا للضغط العربي عام ١٩٥٩ . كذلك فان ولفسون يدعم « الشركة الاسرائيلية » وهي شركة يبلغ رأسمالها ٣٠ مليون دولار اشتراكها الادنى ١٠٠٫٠٠٠ دولار انشئت في اسرائيل بعد حرب حزيران من اجل تمويل التطور الصناعي .

وقد ادت المساهمة المتزايدة للرأسمال الاجنبي في اسرائيل الى تغييرات معينة ضمن الاقتصاد نفسه ، كانت نتيجة الضغوطات المتزايدة الناتجة مباشرة عن ارتفاع المصروفات العسكرية . فقد تم تكييف الاقتصاد بحيث يصبح أكثر « فعالية » وفقا للمعايير الاميركية : فقد تم اصلاح الضرائب ، و « تحديد » شروط التوظيف ، كما ارسل جنرالات الجيش الى مدارس ادارة الاعمال في الولايات المتحدة حيث عادوا ليتولوا ادارة المشاريع الصناعية . وفي الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ حدث تجميد قسري للاجور كما تم بيع بعض المشروعات العامة الى الرأسمال الخاص (وعلى سبيل المثال بيعت ٢٦ بالمئة من حصة الدولة في مصفاة حيفا) ..

ولا يشمل تدفق رؤوس الاموال من الخارج الممتلكات التي انتزعتها المؤسسة الصهيونية من اللاجئين الفلسطينيين بوصفها « ممتلكات مهجورة » . ويشمل ذلك الارض ، المزروعة وغير المزروعة . والمعروف أنه من مجمل الاراضي التي كانت بحوزة الهيئات الصهيونية قبل ١٩٦٧ لم تكن نسبة الارض المشتراة قبل ١٩٤٨ تزيد على ١٠ بالمئة . وتشمل تلك الممتلكات ايضا العديد من المنازل والمدن المهجورة كليا كحيفا واللد والرملة حيث تمت مصادرة الكثير من الملكيات بعد حرب ١٩٤٨ .

توزيع الاموال القادمة من الخارج

لم يصل هذا التدفق الهائل للرساميل الى يد البرجوازية الصغيرة الاسرائيلية وانما الى ايدي الدولة ، والى ايدي المؤسسة الصهيونية التي بقيت خاضعة لسيطرة بيروقراطيي احزاب العمل منذ العشرينات . وقد حدد ذلك طريقة استخدام رأس المال المتدفق والممتلكات المسلوبة . ويتم توجيه الاموال التي تجمع من الخارج عبر « الوكالة اليهودية » التي تشكل طرفا من مثلث المؤسسات الحكومية بالاضافة الى الهستدروت والحكومة . وتتمثل كل الاحزاب الصهيونية ، من المابام الى حيروت ، في « الوكالة اليهودية » . وتمول الوكالة فروعا بأكملها من الاقتصاد الاسرائيلي وبخاصة غير المربحة من الزراعة كالكيبوتزيم ، كما توزع الاموال على الاحزاب الصهيونية لتمكينها من ادارة صحفها ومشاريعها الاقتصادية . ويتم اقتسام الاموال وفقا لنتائج الانتخابات السابقة . ويتيح نظام التعويضات هذا استمرار الأحزاب الصهيونية بعد مرور وقت طويل على اندثار القوى الاجتماعية التي خلقتها .

تاريخيا كان هدف هذا النظام هو تدعيم عملية الاستيطان وفقا لافكار احزاب العمل الصهيونية ، واحكام قبضة البيروقراطية على المجتمع الاسرائيلي . وقد ثبت نجاح هذه الاهداف ما دامت البيروقراطية النقابية لا تسيطر تنظيميا واقتصاديا على الطبقة العاملة وحسب ، بل وعلى البورجوازية الاسرائيلية كذلك . وقد استطاعت البيروقراطية ، تاريخيا ، ان تكيف معظم مؤسسات وقيم وممارسات المجتمع الاسرائيلي دون أن تواجه اية معارضة ناجحة من الداخل ، فيما عدا القيود الخارجية التي تفرضها الامبريالية او مقاومة العرب . وقد ذهب معظم هذا الدفق من رؤوس الاموال الى مشاريع الهجرة والاسكان والتوظيف الضرورية للتلاؤم مع الدفق الذي رفع عدد السكان اليهود من ٠٫٦ مليون نسمة عام ١٩٤٨ الى ٢٫٤ مليون عام ١٩٦٨ .

ولم يرافق هذه العملية سوى القليل نسبيا من الفساد الشخصي . ولكن رافقها الكثير من الفساد السياسي والاجتماعي . وقد ادى هذا الدفق من الموارد الى نتائج حاسمة بالنسبة لدينامية المجتمع الاسرائيلي ، حيث شاركت الطبقة العاملة الاسرائيلية ، مباشرة او بصورة غير مباشرة في عملية نقل الرساميل هذه . وليست اسرائيل بلدا يذهب فيه العون الخارجي كله الى الجيوب الخاصة . فالاعانات تذهب الى المجتمع بمجمله . ولا يأخذ العامل الاسرائيلي حصته نقدا وانما على شكل مساكن جديدة ومنخفضة الايجار لم يكن ممكنا بناؤها عن طريق الرساميل المحلية . كما يتلقى حصته عن طريق التوظيف الصناعي الذي لم يكن ممكنا تأمينه او ضمان استمراره بدون عون خارجي .

واخيرا يتلقى هذه الحصة عبر مستوى معيشي عام لا يعبر عن مستوى الانتاج في المجتمع . وينطبق ذلك ، بديهيا ، على البرجوازية الاسرائيلية التي تقوم البيروقراطية بتنظيم نشاطها الاقتصادي وتحقيقها للارباح عبر الاعانات ورخص الاستيراد والاعفاءات الضرائبية . لهذا السبب لا ينحصر الصراع بين الطبقة العاملة الاسرائيلية واسيادها من البيروقراطيين والرأسماليين على فضل القيمة الذي ينتجه العمال بل ويتعدى ذلك الى النزاع حول حصة كل جماعة من الاعانات الخارجية .

— البقية في العدد القادم —

وثائق

بيان الحزب الشيوعي العراقي - القيادة العامة

ماذا حققت اتفاقية آذار للجماهير الكردية ؟

بعد مرور عام كامل على اتفاقية اذار بين الحكم العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني تؤكد وقائع استمرار الحملات الارهابية ضد الحركة الكردية على الحقيقة الثابتة التي توضح ان اهداف الحكومة العراقية الحالية من هذه الاتفاقية لم تكن سوى محاولة لكسب الوقت للتفرغ لتوجيه الضربات ضد القوى الوطنية والتقدمية الاخرى .

وننشر فيما يلي بعض ما جاء في بيان الحزب الشيوعي — القيادة المركزية :

مر عام كامل على الاتفاقية المعقودة بين البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني والتي قام المحرفون السوفييت وانذابهم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في العراق بجهودهم « غير المشكورة » لخلق واجهة جبهوية مزيفة لدعم حكم الجلادين المتداعي الغارق في الدماء وابعاد نهايته المحتومة ، وقبل ان نراجع حصيلة (منجزات) سنة كاملة من تحمل المسؤولية مع حكم دكتاتوري فاشي معزول نود أن نعيد الى الذاكرة ماهية هؤلاء الحكام وهل يمكن التفاؤل بهم ثم العمل معهم لخدمة الشعب الكردي ؟؟!

.. لنر ما هي وقائع سنة من الاتفاقية ؟

— لقد كان جهد الحكام السابقين والحاليين منصبا على عزل وابعاد وكسر سلاح الثورة الكردية التحررية : البيشمركة . ان اجراءات التسريح واعطاء بعض المكاسب المعيشية الجزئية الى البيشمركة تهدف الى تخدير وبعثرة الاداة التي رفعت قضية الشعب الكردي الى مستوى عالمي ، وفرضت شروطها على الحكومات المتعاقبة .

— جرت عدة حوادث هجوم على مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في سنجار والموصل وخانقين ومندلي وكركوك وحلبجه ذهب ضحيتها عدد من البيشمركه ، وكانت جميعها بتخطيط وعلم مسبق من الحكومة ، وكذلك المحاولة الاخيرة لاغتيال السيد ادريس البارزاني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ذهب ضحية هذا الغدر السيد حميد البروازي العضو المرشح للجنة المركزية حيث اصيب بشلل وهو الان في مستشفيات لندن .

— وقامت الحكومة بصيانة ثم انتشال الاقطاعي المعروف رئيس الجاش حسين اغا السورجي في المصادمات الاخيرة « سبيلك » التي دبرتها او نفذتها السلطات المسؤولة في بغداد . مما ادى الى تماديه وقيامه باصطدامات جديدة في ٢٣ شباط ١٩٦١ .

— عرقلة ارجاع العديد من العسكريين الى مراكزهم السابقة ووضع من يرجع منهم تحت المراقبة الشديدة لاعتقالهم واختطافهم عندما تدعو الحاجة كما حدث فعلا في معسكرات راوندوز وشقلاوة اثناء المعارك الاخيرة في سبيلك .

— يجري اضطهاد الاكراد القيليين على قدم وساق وممانعة اعطائهم الجنسية العراقية .

— وعن تعريب كردستان ، يقوم « الحكم » بحوادث جديدة يوميا « تقريبا » في مناطق كركوك وخانقين ومندلي واطراف الموصل حيث جلبت عشائر عربية كاملة ، واعطيت امتيازات سخية في كركوك — مدينة النفط — وبنت الحكومة احياء كاملة « مستعربة ».

— وعلى صعيد الانتخابات المهنية التي طبل البعث حول « ديمقراطيتها » ! خابت اماله وخططه في توريط اتحاد معلمي كردستان حيث قاطع المؤتمر الاخير احتجاجا ... مثلما انسحبت قائمة اتحاد طلبة كردستان في الانتخابات الاخيرة بكركوك .

— تأجل الاحصاء العام ولم يجر ما هو جديد عن نائب رئيس الجمهورية .

وعدا تعيين بعض المسؤولين وصرف رواتب البيشمركه — حتى هذه لم تنفذ الا وفق خطط خبيثة — نرى انه لا توجد اية اضافة الى المسائل الثقافية والملغة التي كانت موجودة فعلا .

وفي احسن الاحوال وحتى عند تطبيق مواد وفقرات اتفاقية اذار بصورة صحيحة وعادلة ، فان « الحكم الذاتي » بالمفهوم العلمي هو ابعد ما يكون عن الصورة التي اعطتها الاتفاقية المذكورة . فالحكم الذاتي اضافة الى « اعتبار كردستان منطقة واحدة » معناه « تمكين الجماهير الكردية من انتخاب المجلس التشريعي الخاص بالمنطقة والذي يقوم بدوره بانتخاب مجلس تنفيذي يمارس ادارة شؤونه المحلية والادارية والثقافية والتعليمية والقضائية والصحية والسياحية وغيرها . اما في ميادين الدفاع والسياسة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية العامة ، فان المجلس التنفيذي يخضع للحكومة المركزية » والتي هي الاخرى يجب أن يكون مجلسها التشريعي — المركزي — منتخبا من قبل الجماهير الشعبية في العراق . والحكم الذاتي معناه « اطلاق الحريات الديمقراطية في كردستان العراق ، وكذلك تخصيص نسبة معقولة من موارد الدولة المركزية لاهداف التعمير والتطوير الاقتصادي في المنطقة الكردية » ومعناه ايضا « تصفية جميع أشكال التمييز القومي في كافة دوائر ومؤسسات الدولة ومجالات الحياة العامة والاخذ بقاعدة تمثيل الاكراد في الهيئات المركزية للدولة وفقا لنسبة عدد سكان الاكراد وتحريم الدعايات الشوفينية تحريما قاطعا ... ولكي يكون الحكم الذاتي لمصلحة الاكثرية الساحقة من الشعب الكردي يجب القيام فورا باصلاحات اجتماعية تقدمية وعلى راسها الاصلاح الزراعي الجذري ... »

... اذن فالقضية الكردية ستظل ملتهبة تنتظر الحل العادل الصحيح ما زالت البرجوازية والفئات الرجعية تتبوأ مراكز السلطة في البلاد ، حيث اثبت التاريخ المعاصر ان البرجوازية — والتي ينتمي حكام العراق الى احط مراتبها — لا تملك القدرة (لطبيعتها الطبقية) على حل القضية القومية في ايبلد.

لنرجع الان الى مآسي الحكومة التي يتحمل المساهمون فيها قسطهم ... فقد وجه الفاشست الضربات الى جميع القوى السياسية، حيث اعتقل المئات من الشيوعيين والديمقراطيين والبعث اليساريين وكذلك القوميين ولم يفلت من الارهاب حتى زمرة اللجنة المركزية التحريفية ، وتعتمد العصابة الحاكمة على فرق من القتلة المحترفين في اختطاف المعارضين لحكمهم الارهابي على نمط فرق « اس ان » الهتلرية .

وبخصوص الشهداء والمفقودين والمعتقلين السياسيين فقد تحول ميلليران العراق دمية التحريفية الذليل عزيز شريف (اضافة الى مهامه كوزير للعدل) الى أمين صندوق لتوزيع الاموال الطائلة على عوائلهم للكف عن المطالبة بدماء ابنائهم ومعيليهم وهو يتناسى بأن دماء الشهداء لا تمحيه بضعة دنانير .

وفي المجال الاقتصادي فقد وضعت الخطط لتنظيم اعمال السرقة والنهب والابتزاز ، فقد هربت اموال ضخمة جدا الى بنوك اوروبا وزادت اعمال السخرة باسم العمل الشعبي، ويزداد الغلاء يوما بعد اخر والمجاعة تخيم على الكادحين والبطالة المتفشية التي اتسع نطاقها فشملت المثقفين والخريجين واتسعت الهجرة من الريف .

اما عن السياسة الخارجية فتقول جريدة الايكونوميست : « ان هدفا رئيسيا للحكومة العراقية لاحلال السلام (في كردستان) هو أن تطلق ايديها لتركز على الخليج ، فهي دعت فجاة الى قرب الانسحاب البريطاني واحتمالات استئثار الحكومات (العميلة) في ايران والسعودية بالمنطقة .. » . ويقوم حكام بغداد بتدريب وتسليح قوات الامام في عمان ومحاربة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل .

هكذا يتضح أن أهداف حكومة البعث من وراء اتفاقية اذار لم تكن منطلقة من استجابة حقيقية لمطامح الشعب الكردي في الحكم الذاتي وازالة الحيف الذي لحق بالشعب الكردي في العراق . بل الهدف هو كسب الوقت والتفرغ الى جبهات اخرى لتخريبها بالتنسيق مع الامبريالية البريطانية والاميركية ، ومن ثم العودة الى تصفية الثورة الكردية ، على أمل النجاحات الخيانية في المهمات الاخرى في الاردن وسوريا والخليج .

ان الجماهير الكردية تدرك بحسها الثوري وتجاربها المريرة حقيقة المغالقة وتنظر باسف الى التصريحات الدعائية لبعض مسؤولي الثورة عن اعمال عقيمة تخجل الطغمة الحاكمة نفسها من الدعاية لها كما حدث لما يسمى « بالمجلس الوطني » !. ولقد اندهش كل المخلصين لدى سماعهم بتبجحات السلطة العميلة مؤخرا باستلامها وجبة من السلاح الثقيل واجهزة الاذاعة ...

وختاما فالطريق السليم لتحقيق مطامح الشعب الكردي القومية هو الكفاح المشترك للشعب العراقي عامة ، بعربه واكراده واقلياته القومية الاخرى وبالاستناد الى دعم القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم اجمع ، وذلك بتوحيد جميع القوى التقدمية والثورية في جبهة ديمقراطية ثورية لاسقاط حكم البعث العميل المعادي للشعب واقامة حكم ديمقراطي شعبي بقيادة الطبقة العاملة يحظى باسناد أوسع جماهير الشعب العراقي بعربه واكراده واقلياته القومية . وفي السير على هذا الطريق تتعين مساهمة كل قوة وطنية وتقدمية وتتحدد مسؤلياتها امام جماهير الشعب وقضايا البلاد الوطنية.

قيادة فرع كردستان
الحزب الشيوعي العراقي

الثورة الارترية

رأي في مسألة المؤتمر الوطني العام

فتحت « الحرية » صفحاتها لنقاش قضايا الثورة الاريترية بين أطرافها ، فنشرت في عدد سابق رأي القيادة العامة لجيش التحرير الارتري في الميدان حول مشروع المؤتمر الوطني الذي قدمه عثمان صالح سبي وطه محمد نور . وفي هذا العدد نفسح المجال للرأي الاخر الذي تمثله جبهة التحرير الارترية — قوات التحرير الشعبية — الامانة العامة :

ان تمسك الجماهير والمقاتلين بمبدأ الوحدة الوطنية تجلى في مؤتمر « عنسبا » لعام ١٩٦٨ ، هذا المؤتمر الذي حقق مؤتمرا عاما في ادوبحا (١٩٦٩) ، وطوال المرحلة منذ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٩ وحتى ابريل (نيسان) ١٩٧١ ، تراكمت — وبشكل ملموس — محاولات التصحيح التي تعيد للثورة خطها الوطني الديمقراطي كمنطلق للتطور ومجابهة التحالف الامبريالي الكثيف ، بعد انحراف بعض عناصر القيادة العامة على اثر مؤتمر ادوبحا ١٩٦٩ ، بحيث عطلت قراراته ولجانه واعتقلت بعض اعضاء القيادة . وقد ادت هذه التراكمات التصحيحية التي شاركت فيها قواعد المقاتلين وجماهير الشعب الى انبثاق (قوات التحرير الشعبية) في يونيو (حزيران) ١٩٧٠ . والى تمييز العناصر الوطنية داخل القيادة العامة لنفسها من خلال مؤتمر عوبل في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٠ الامر الذي ادى للجم كثير من الانحرافات التي سارت عليها بعض عناصر القيادة في المرحلة السابقة بالاضافة لاطلاق سراح من كانوا قد اعتقلوا . وقد ادت هذه المبادرات التصحيحية لتوفير مناخ افضل للتقارب الجماعي .

في ظل هذه الدفعات الايجابية ، انعقد مؤتمر « عواتي » في الفترة ما بين ٢٦—٢—١٩٧١ ، ١٣—٣—١٩٧١ . وقد اتجهت انظار الجميع الى ذلك المؤتمر لرصد مداولاته وتقييم نتائجه والتعرف على ارضيته الحقيقية .

وقد تبين لنا من خلال التحليل المبدئي الدقيق للعوامل التي دفعت لانعقاد المؤتمر وللظروف التي احاطت به والنتائج التي خلص اليها ان هناك عدة حقائق لا بد من تثبيتها ، وهي :

أولا — ان قرار المؤتمر الذي قضى بتكوين لجنة اتصال لتحقيق لقاء ديمقراطي مع قوات التحرير الشعبية يعتبر انتصارا للخط الوطني داخل القيادة على الخط الاخر الذي اراد توريط المؤتمر وجره لصدامات دموية .

ثانيا — ان تخويل صلاحيات مباشرة هذا الحوار الديمقراطي مع قوات التحرير الشعبية وصولا به للنتائج الوطنية الى اربع جهات هي (قادة السرايا — المفوضون السياسيون — قادة المناطق السابقون ونوابهم — لجنة المتابعة) بالاضافة الى القيادة العامة كطرف خامس وليس وحيدا .. ان هذا كله يشير بوضوح لمبادرات فرضتها القواعد على القيادة كما يشير لبروز مركزية جديدة متعددة المواقع في جيش التحرير الارتري .

ثالثا — ان اتجاه المؤتمر العسكري لحل القيادة بشهادة البيان الصادر عنه في الفقرة التي تقول (كما ناقش المؤتمر بالتفصيل اخطاء التطبيق التي وقعت فيها القيادة نفسها في فترة السبعة عشر شهرا التي تحملت اثناءها مسؤولية قيادة الثورة ونقدها نقدا ثوريا وحدد مسبباتها بروح خالية من أي دافع سوى دافع الحرص على سلامة الثورة وضرورة استمرارها ، بعد ذلك انتقل المؤتمر للبت في مسالة استمرار القيادة العامة او حلها) ، هذا الاتجاه الذي ادى تقدير عوامل اخرى الى ارجائه لمدة أربعة اشهر يفسر لنا الاسباب الكامنة وراء تجريد القيادة العامة من صلاحيات تحديد الموقف بالنسبة لقوات التحرير الشعبية والاصرار على الحوار الديمقراطي معها من خلال اطراف اخرى متعددة اظهرت جدارتها عمليا لتمثيل جيش التحرير من خلال مؤتمر معسكر عواتي .

رابعا — ان تقرير الدعوة لمؤتمر وطني عام تحضره كل اطراف الجبهة يعتبر انتصارا متقدما بوجه عقلية الانقسامات والانشقاقات احرزته القوى الوطنية داخل القيادة نفسها وبتأثير القوى المقاتلة والشعبية وتلتقي هذه الدعوة مع نداءات متعددة ومحاولات متنوعة بذلت من قبل الامانة العامة وقوات التحرير الشعبية طيلة عام ١٩٧٠ ، وقد تمثلت هذه المحاولات في المقترحات الايجابية التي طرحتها الامانة العامة على وفود القيادة العامة في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٠ في بغداد ثم في طرابلس (بليبيا) بحضور اطراف صديقة في شهر اغسطس (اب) ١٩٧٠ . فمشروع المؤتمر الوطني الذي طرح على كل الاطراف في شهر اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٠ ، في القاهرة وغير هذا جميعه من مقترحات ايجابية اخرى طرحتها قوات التحرير الشعبية بهدف الوصول الى الوحدة الوطنية دون أن ينال هذا الجهد الذي اقترن بالرغبة الصادقة اي جواب رغم تقدير العناصر الوطنية له تقديرا تاما .

خامسا — ان التزامنا بفكرة عقد المؤتمر الوطني في اي زمان او مكان امر لا مراجعة فيه ولا تراجع ، غير اننا ، وصولا للاهداف الوطنية من خلال المؤتمر الوطني كوسيلة ، لا يمكننا الا ان نلاحظ — وهذا لاسفنا العميق — تكوين اللجنة التحضيرية بمعزل عن عناصر مكلفة وممثلة لقوات التحرير الشعبية والامانة العامة . اننا اذ نبدي استعدادنا التام لانجاح المؤتمر الوطني والتحضير له واحترامنا لرغبة المؤتمرين في تكوين هذه اللجنة التحضيرية نطلب احترام المطالب الوطنية التي عبرت عنها قوات التحرير الشعبية من خلال مؤتمرها في سد وحاعيلا حين كونت هي الاخرى لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الوطني العام . ان اي تعاون بين اللجنتين التحضيريتين المنبثقتين عن مؤتمر « سد وحاعيلا » العسكري ومؤتمر « عواتي » العسكري سيؤدي بلا شك لانعقاد المؤتمر العام على اسس وطنية صحيحة تكفل نجاحه . ونحن نامل ونلح في الوصول الى تفاهم وطني تام مع العناصر الوطنية الديمقراطية حول هذه النقطة بالذات .

□□□□□□□□

من خلال هذه الملاحظات الاساسية يتبين لنا من جانب اخر الفارق الكبير بين مقررات مؤتمر عواتي التي ثبتت في البيان والتمهيدات اللفظية التي سبقت طرح القرارات والتي صيغت بسوء نية . وان هذا الامر لا يعدو في تقديرنا كونه انعكاسا للحالة الفكرية المتصارعة التي سادت عناصر المؤتمر بحيث نلحظ استفزازا في الحواشي والتمهيدات ونقرا في ذيلها قرارات بالحوار الديمقراطي والدعوة للمؤتمر الوطني العام . اننا وبحرص شديد نلفت انتباه القوى الوطنية الديمقراطية داخل القيادة العامة وفي صفوف المؤتمرين والمقاتلين وجماهير الشعب لخطر مثل هذه الحواشي المدسوسة بطريقة غير شريفة على بيان مؤتمر متقدم وقرارات متقدمة . وقد كان يمكن أن تؤدي بنا مثل هذه الحواشي الى ردود فعل غير مستحبة فنرد بما هو اقسى اعتمادا على كشف الحقائق فقط التي نوقش البعض منها في مؤتمر عواتي نفسه . ولكننا نرغب دوما في تجنب اسلوب المهاترات الذي لا يؤدي الا الى الطريق المعاكس للوحدة الوطنية في مجتمع تسوده انقسامات الطائفية والاقليمية والعشائرية ... اننا اذ نبادر الى هذا التنبيه الاخوي نامل أن تخلو البيانات الاخرى من مثل هذه الحواشي المدسوسة التي تتناقض طبيعتها مع طبيعة القرارات الصادرة .

ان حقل الصراعات لا يستبعد فيه وجود عقليات مناورة تريد أن تصل بنا جميعا الى مرحلة لا توفر الظروف الموضوعية لعقد مؤتمر وطني عام بحيث تتمكن هي من عقد مؤتمر خاص تزعم انه عام ، فيكرس الانقسام مجددا ونمضي في مزالق الانشقاقات السرطانية . وعليه فاننا نؤكد بحزم تمسكنا بوجوب (عقد مؤتمر وطني) وضرورة اعادة النظر في تكوين اللجنة التحضيرية لضمان تمثيل وطني حقيقي ينسجم مع الدوافع الوطنية التي ادت لانعقاد مؤتمر « عواتي » والتي كانت وراء قراراته. واننا سنستمر في بذل الجهد في سبيل الحصول لثورتنا على نتائج اكثر ايجابية اعتمادا على جميع القوى الوطنية الديمقراطية . ونامل أن يؤدي هذا الطرح الموضوعي لمسائل المؤتمر الوطني العام وترحيبنا بالنتائج الاولية لمقررات مؤتمر عواتي الى مزيد من اليقظة المرتبطة بالاصرار الدائم على الوحدة الوطنية .

تتمة الخلفية السياسية للحركة الطلابية المغربية

العمومية في صيغة «المغرب كل العرب» « ومن خالف منهم » بل من هم بالذات الطبقات والقوى التي في مصلحتها التاريخية التحالف مع الصهيونية والامبريالية ، وعلى اية اسس يقوم هذا التحالف .. فالتجربة تثبت لنا ان النضال القومي ضد الصهيونية والنضال الطبقي ضد الامبريالية متمايزان ومتداخلان ايضا ، والمطلوب هو توضيح هذا التمايز وهذا التداخل في آن معا ، على اساس مرحلة تاريخية معينة وتركيب طبقي محدد ...

ان انطلاق الحزب الشيوعي من استراتيجيتين متناقضتين وهما تحرير فلسطين بالحرب الشعبية وازالة اثار العدوان حتى بالحلول السلمية ، وذلك يعني تطبيق قرار مجلس الامن .. الشيء الذي يجعلنا نميل بسرعة الى أن المقاومة في نظر الحزب الشيوعي المغربي ، ستلعب ، في الواقع العملي ، دور ورقة الضغط على اسرائيل بيد الانظمة العربية — وان الاعترافات المبدئية الاخرى مجرد مزايدة سياسية حتى لا يحكم الحزب على نفسه « بالاعدام سياسيا ومعنويا » ..

يقول علي يعته في وثيقته « انتهازية اليسار » :

« الاراضي المحتلة : ان هذه القضية ، ولو كانت مرتبطة بالقضية الاولى ، فهي متميزة عنها ، لانها تدخل في الخط الاستراتيجي الثاني لمحاربة الانظمة العربية التقدمية ج.ع.م وسوريا ..

... وعليه فقضية الاراضي المحتلة ليست بثانوية ينبغي تنحيتها او اهمالها بعلة تركيز معظم الجهود على المقاومة الفلسطينية ، تماما مثل تجاهل مقاومة الشعب الفلسطيني بعلة التركيز على الاراضي المحتلة .

وبما أنه لا يسعنا الا ان نبتهج لرؤية الشعب الفلسطيني يطمح بعمق الى استرجاع حقوقه الوطنية والى العودة الى بلاده ، لا يسعنا أيضا الا أن نبتهج لرؤية ارادة الشعب المصري في تحرير اراضيه المحتلة ، وفي ممارسة سيادته على ترابه الوطني .

ان الكفاح الذي يقوم به الشعب الفلسطيني يخدم الى حد كبير قضية الشعب المصري ، كما أن نضال الشعب المصري .. يخدم الى اقصى حد قضية التحرير الوطني للشعب الفلسطيني .

اذا انتقلنا من عمومية « الابتهاجات » الى الواقع السياسي الملموس ، فمن أجل خدمة الشعب الفلسطيني والمصري ، يتحتم علينا على حسب نظرية السكرتير العام ، علي يعته ، ان نناضل من أجل تأييد قرار مجلس الامن الذي قبلته الجمهورية العربية المتحدة ، وان نناضل في نفس الوقت مع الشعب الفلسطيني من اجل رفض قرار مجلس الامن الذي لا يخدم قضيته بل يصفيها من جذورها ..

ان جدلية الامين العام للحزب الشيوعي واسعة جدا (!) لدرجة أنها تقبل فعلا «وحدة الاضداد وصراعهما في كل واحد » .. لكن ما يتجاهله الامين العام عن عمد ، او حتى الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية ، التي يكرهها الامين العام اشد الكره ، تعترف هي الاخرى بهذا النوع من « الجدلية » لانها تعي أن تطبيق قرار مجلس الامن يعني تصفية المسالة الفلسطينية والاعتراف باسرائيل .. ولهذا يقفز الامين العام عن كل مشاريع الحلول السلمية ، ويهرب الى عموميات « جدلية » تعميك عن رؤية الواقع الحي .. ان لسان حال الحزب الشيوعي المغربي : ان للفلسطينيين الحق في رفض مشاريع التصفية ، وان للمصريين الحق في القبول ، ولنا نحن المغاربة الحق في تأييد هذا او ذاك .. اليست هذه هي قمة الانتهازية اليمينية !!

الثورة الفلسطينية والمسالة الوطنية :

ليس في الانظمة العربية اقتصادا اكثر ارتباطا بالصهيونية من الاقتصاد المغربي ، فالراسمالية الصهيونية تحكم بشبكاتها قسطا كبيرا من الانتاج الوطني (راجع مقالة الازمة المغربية في الغربال) في الوقت نفسه ، تلعب الرجعية الحاكمة دورا رئيسيا في تصفية الثورة الفلسطينية ، فهي الوسيط الرئيسي بين الامبريالية الاميركية والانظمة العربية في الحلول التي تطبخ لتصفية الثورة الفلسطينية ..

ولقد استفادت الرجعية المغربية من الهدنة القائمة بين الدول العربية من جهة ، وبين اجنحة من المقاومة والانظمة العربية من جهة اخرى ، واستغلت الفرصة للظهور امام الجماهير بالحكم الوطني الغيور على الثورة الفلسطينية .. ان خطورة هذه الوضعية تعني تبعية الجماهير — او على الاقل حيادها — ازاء مواقف الحكم تجاه الثورة الفلسطينية .

لقد اعطت هزيمة ٥ يونيو ، رصيدا جديدا من الطاقة الثورية للجماهير المغربية بينما استطاع الحكم أن يجمدها ويمتصها في خدمته، وستر تناقضاته الطبقية الداخلية والعربية — كل هذه جوانب للثورة الفلسطينية في علاقتها بالمسالة الوطنية — فما هو موقف الاصلاحية المغربية ازاء هذا الوضع ؟

هنا بالذات ، تتكثف كل مفاهيم الاصلاحية عن الثورة الفلسطينية في ممارسة يمينية ايديولوجية وسياسية ، فالاصلاحية بحكم فهمها اليميني للثورة الفلسطينية لا تتجاوز التأييد العاطفي وتمجد المقاومة ، ومحاولة دعمها ماديا .. اما المبادرة السياسية فقد افلتت من يدها لتصبح بيد الحكم الذي يسير دفتها حسب ما تقتضيه مصالحه الطبقية .

لقد احتلت اذن ، القضية الفلسطينية مكانتها في الخط الاصلاحي الانتظاري لاحزاب الاصلاح فبدلا من آن تكون احدى المحاور السياسية لنضال ضار بين الجماهير الكادحة والحكم ، وقفت الاصلاحية موقف المتفرج المكتوف اليدين امام المبادرات الرجعية والتعاون الوثيق والصريح بين الصهيونية والامبريالية والحكم على جميع الاصعدة .

هكذا ، عجزت الاصلاحية عن تحقيق مساهمة جماهيرية ملموسة بجانب الثورة الفلسطينية ، وستعجز عن تقديم اي مساهمة مهما كانت ضالتها في وقت الحاجة الملحة والمستعجلة للثورة الفلسطينية ... وكل ما استطاعت ان تقوم به الاصلاحية في ممارستها انها خلقت اطارا تنظيميا بورجوازيا (الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني) في مناخ سياسي وايديولوجي يميني ، حتى تتمكن من تقديم المساعدات المادية التي ترى فيها الدور الرئيسي المنوط بالشعوب العربية نحو الثورة الفلسطينية .. وبحكم هذا المنطق ابعدت الجماهير الكادحة بالنتيجة عن هذا الدعم المفروض .

حاولنا أن نلخص مناقشتنا للاصلاحية ، وخاصة في الموضوعات التي فيها خلاف في الحركة الطلابية ، واذا اردنا أن نلخص هذه الموضوعات المختلف عليها رغم ارتباطها فهي :

أولا : فصل الثورة الفلسطينية عن الثورة العربية ، وما يترتب عن هذا الفهم اليميني من نتائج سياسية سواء في تقدير التناقضات داخل المقاومة الفلسطينية او في فهم مسألة الجبهة الوطنية أو في افاق الحل للمسألة الفلسطينية .

ثانيا : الموقف المتذبذب تجاه الانظمة العربية التقدمية ، وما يترتب عن هذا الموقف من نتائج سياسية كالتذبذب السياسي بين اختيارات المقاومة واختيارات الانظمة العربية التقدمية .. وعدم القدرة على اخذ موقف جذري وحاسم من الحلول التصفوية .

ثالثا : الاختلاف في تقييم دور الشعوب العربية تجاه الثورة الفلسطينية بين النظرة الستاتيكية للجبهة العربية المساندة والتي تعتني بالتأييد المعنوي والمادي ، والنظرة الديناميكية الثورية التي تعتني بربط النضال الفلسطيني بالنضال الوطني واخذ المبادرة السياسية بيد الجماهير الكادحة .

في العدد القادم
المسالة الوطنية
والمؤتمر الثالث عشر

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

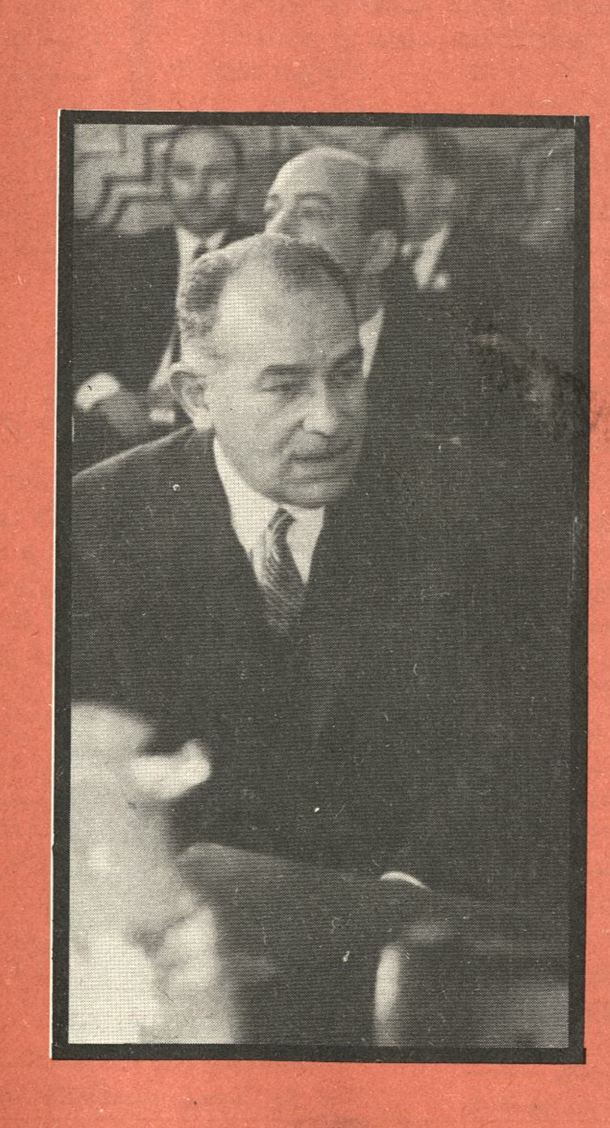
AL-HOURRIAH - No. 566 - 10/5/1971 - BEYROUTH

بيروت - ١٠/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٦ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

العلاقات الصينية - الأميركيّة :
هزائم الأميركيين في الهند الصينيّة وانتصارات الصين الشعبيّة

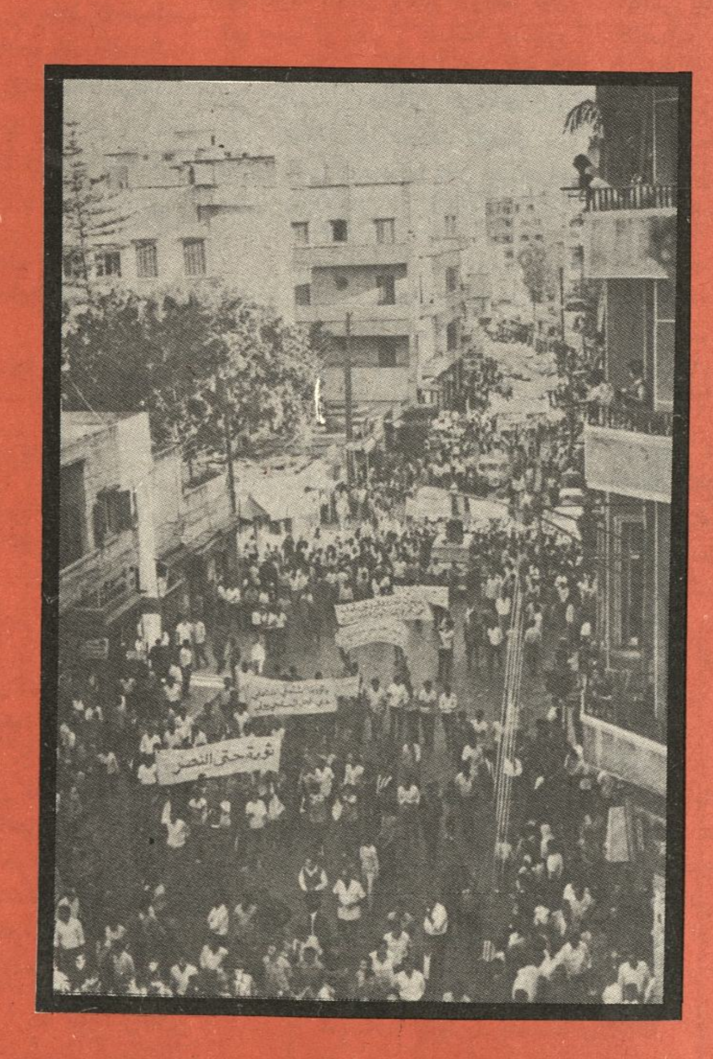
إبعاد علي صبري :

صراع مراكز القوى في السلطة واعادة ترتيب التوازن لصالح المراهنة على الموقف الاميركي



المظاهرة الشعبية الكبرى ضدّ روجرز

الجماهير المنظمة لا التخاذل هو الجواب على الاستفزاز والتهويل



كلمة



نضال الطبقة العاملة يتحول إلى عنصر حاسم في نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية

في أول أيار تحتفل الطبقة العاملة بعيد انتصاراتها ووحدة نضالها . الطبقة العاملة في لبنان حليفة كل نضال جماهيري .

بين أول أيار ١٩٧٠ ، والسنة الماضية ، وأول ايار هذه السنة قام عمال لبنان باضرابات كثيرة . اضرب عمال التنظيفات . وأضرب عمال الريجي في صيدا . وأضرب عمال البلدية في طرابلس ، وأضرب عمال مصنع القاطرجي . وأضرب عمال الزجاج في البقاع ..

وكان الاستعداد للاضراب في ١ شباط ١٩٧١ ، بمناسبة البدء في تطبيق الضمان الصحي ، اهمهن هذه الاضرابات كلها لان الاستعداد شمل كل العمال في لبنان ، كما شمل عددا كبيرا من المستخدمين .

لماذا يضرب العمال أو يستعدون للاضراب ؟

● لان الاجور لا تكفي العمال . وهي لا تكفي اكثر فاكثر . الاسعار ترتفع يوما بعد يوم . زاد سعر السكر ، زاد سعر اللحمة . الاجور وحدها لا تزيد . **يطالب العمال بزيادة الاجور .**

● لان الدواء غالي . حتى بعد أن نفذ الضمان يضطر العامل ان يشتري دواء يصفه الطبيب ، ولا وجود له في لائحة الادوية المقبولة . فيدفع العامل ثمنه كاملا . والدولة لا تؤمن كل الادوية لان تجار الدواء أقوى منها ، ولا يقبلون ان تنقص أرباحهم ، **يطالب العمال بتأمين الدواء .**

● لان السكن غالي يدفع العامل نصف أجره وأكثر حتى يجد بيتا يسكنه . وهو بيت صغير ، غير صحي لا يكون وحده فيه مع عائلته ، والبيت بعيد عن مكان العمل . فيزيد مصروف العامل اجرة النقل . **يطالب العامل بتخفيض الايجارات .**

● لان العامل لا يستطيع أن يرسل ابنه الى المدرسة الا اذا حرم عائلته اللقمة . بدل أن تؤمن الدولة المدارس لابناء العمال ، تعطي الدولة المال لاصحاب المدارس « المجانية » . فيتاجرون بالعلم ولا يحاسبهم احد .

يطالب العمال بتأمين العلم للجميع .

● لان صاحب العمل يستطيع صرف العامل متى أراد . يصرفه قبل انتهاء مدة ثلاثة أشهر ، قبل انتهاء مدة التجربة . ويصرفه قبل أن يقضي سنتين في العمل ، حتى لا يدفع له أجرة أيام المرض ويصرف صاحب العمل العامل اذا اشترى الات جديدة ، واذا انتهى الموسم .

يطالب العمال بمنع التسريح وبتثبيتهم والغاء المادة ٥٠ .

● لان العامل يقضي سنوات في العمل ، يزيد أجره اذا زاد انتاجه . ويزيد انتاج العامل ما دام شابا . اذا كبر قل انتاجه وقل اجره . يقل اجره بعد أن يكون اصبح أبا ، وعنده اولاد . **يطالب العمال بزيادة دورية وثابتة للاجور .**

● لان صاحب العمل يفرض الساعات الاضافية فرضا . ويدفع اجرها مثل اجر الساعات العادية . ويفرض على العامل ان ينظف الالات من وقته . **يطالب العمال بدفع أجر الساعات الاضافية ضعف اجر الساعات العادية .** لهذه الاسباب كلها يضرب العمال أو يستعدون للاضراب . ومن أجل هذه المطالب .

كان أول شباط من هذه السنة ، ١٩٧١ حدثا هاما جدا . لان تطبيق الضمان الصحي ليس انتصارا عاديا للطبقة العاملة . كان العمال يطالبون برفع الاجور : فيطلب عمال كل مصنع أو شركة من صاحب العمل أن يرفع أجورهم . فيرفض صاحب العمل أو يقبل بعد التهديد بالاضراب . لكن كان يبقى عمال كل مصنع لوحدهم : يطالبون لوحدهم ، ويحصلون على الزيادة لوحدهم ، أو يفشلون لوحدهم . في المطالبة بتطبيق الضمان الصحي في موعده ، في أول شباط ، كان كل عمال لبنان يقفون صفا واحدا . لذلك لم يفشلوا . فأصحاب العمل ، ومعهم الدولة ، لا يستطيعون الوقوف في وجه كل العمال اذا اتحد العمال على مطالب واحدة تجمع بينهم كلهم .

وأول شباط ١٩٧١ حدث هام جدا لان تطبيق الضمان الصحي وضع الطبقة العاملة في وجه مصالح الذين يستغلونها .

● صاحب العمل يقول انه يعطف على عماله ، وانهم ابناؤه . لكنه حاول أن يفرض على العمال دفع ٢ بالمئة من اشتراك الضمان ، بدل الواحد والنصف . حاول أن يحرم العمال من أجر أيام المرض . ونجح في ذلك الى حد . حاول أن يؤجل البدء في تنفيذ الضمان الصحي .

● تجار الدواء يقولون أنهم يحرصون على المصلحة العامة . لكنهم يتفقون فيما بينهم ليقدموا أسعارا مرتفعة ثمن ادوية لصندوق الضمان . ويتفقون مع الصيدليات كي لا تبيع ادوية الضمان بسعر أقل من سعر ادوية التجار .

● جمعية أصحاب العمل تتضامن مع تجار الدواء ضد العمال . وتهدد الدولة اذا تجرأت على جلب الدواء بدون واسطة التجار .

● والحرفيون ، أصحاب الافران والمعامل الصغيرة ، يرفضون ان يدفعوا اشتراكات اجرائهم في الصندوق ، ويهددون بصرف عمالهم .

● امام كل هؤلاء ، كل الذين يستغلون العمال ويجنون الارباح من عمل العمال وتعبهم ، ماذا تفعل الدولة ؟ الدولة ، ايا كان رئيسها ورئيس مجلس نوابها ووزرائها ، بماذا تجيب ؟

كانت الدولة مع أصحاب العمل ، ولم ينفذ الضمان الصحي الا لان العمال وقفوا في وجهها .

وهي حتى اليوم لم تقدر جلب الدواء بدون واسطة التجار . ولم تفرض على كل الحرفيين دفع اشتراكات العمال . عندما تقول الدولة أنها تعمل من اجل جميع المواطنين ، وانها لا تفرق بين صاحب عمل وعامل ، الدولة تكذب . انها تدافع دوما عن مصالح اصحاب العمل . أنها دوما ضد العمال . ولا تفرض قانونا لصالح العمال الا تحت ضغطهم .

في وجه تطبيق الضمان الصحي ، في وجه العمال ، وقف الصناعيون والتجار والحرفيون والدولة . استطاع العمال الصمود لان اضرابهم الموحد يشل البلد كله . فلا حياة في بلد اذا لم يعمل العمال . وصمد العمال لان مطلبهم واحد ، عام ، يشمل الطبقة العاملة بأكملها : فحاول الذين يستغلون العمال عرقلة المطلب .

ماذا يستنتج العمال من هذا ؟

● يستنتج العمال أنهم ينتصرون عندما يرفعون مطالب موحده . اذا طالب عمال كل معمل أو شركة لوحدهم ، استطاع صاحب العمل أن يصرف بعضهم ، ان يخيف الاخرين ، أن يرضي عددا بسيطا على حساب العدد الاكبر . أما مطالب الزيادة العامة للاجور ، ورفع الحد الادنى ، وتأمين الدواء ، وتخفيض الايجارات ، وتأمين العلم ، ومنع التسريح ، والتثبيت ، والزيادة الدورية للاجير ، ودفع اجر الساعات الاضافية ضعف اجر الساعات العادية .

هذه المطالب لا يمكن ان يحققها عمال كل مصنع لوحده . **الطبقة العاملة كلها تستطيع فقط تحقيق هذه المطالب .**

● ويستنتج العمال أنهم بحاجة لنقابات ترفع هذه المطالب . وتجمع كل العمال حولها . نقابات تكسب ثقة العمال لانها تدافع عنهم ، بلا خوف ، ضد اعدائهم تمنع اصحاب العمل من فرض الاجور كما يريدون . وتمنعهم من التسريح والصرف حتى لو تشرد العامل ولم يجد عملا اخر . العمال بحاجة الى نقابات تمنع الدولة من الخضوع للصناعيين والتجار والحرفيين .

انهم بحاجة الى نقابات تقف الى جانب ابنائهم الطلاب الذين يطالبون بالعمل بعد سنوات الدراسة . وتطالب بايجاد العمل للعمال أنفسهم عن طريق توسيع الانتاج ، واستثمار المال في الصناعة بدل تهريبه الى الخارج . **وهذه النقابات يبنيها العمال أنفسهم ، في كل مصنع ، وكل مؤسسة ، ولكل مهنة .**

سوف يتزايد ، بعد اليوم ، دور الطبقة العاملة في كل القضايا التي تهم لبنان . ودعم الطبقة العاملة هو شرط اتساع الحركة الجماهيرية ، من حركة الطلاب الى الحركة الوطنية ، وشرط اكتسابها القوة ونجاحها . وسوف تكون الطبقة العاملة في لبنان على مستوى مسؤوليتها .

يدي بيدك لنبني لبنان